الأمم المتحدة S/PV.5930

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٣٠**

الأربعاء، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لو لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد ريبير
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

التقرير الخاص للأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2008/434)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-41628 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

التقرير الخاص للأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2008/434)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وأفغانستان وباكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وكندا والنرويج ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية أفغانستان، معالي السيد رانجين دادفار سبانتا.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية باكستان، معالي السيد شاه محمود قريشي.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سبانتا (أفغانستان) والسيد قريشي (باكستان) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/434، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطتين من السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ.

أعطي الكلمة للسيد إيدي.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لجميع الحاضرين هنا حول هذه الطاولة على ما قدموه لي ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى أفغانستان من دعم كبير على مدار هذه الشهور الثلاثة الأولى. ولقد كان هذا بالتأكيد عاملا مشجّعا لنا، وقد منحنا القوة. وحيث إن وزير الخارجية سبانتا يجلس بجانبي هنا، أود أن أعرب أيضا عن امتناني العميق للرئيس كرزاي وللسيد سبانتا نفسه والوزراء الآخرين على ما أتاحوه لي من إمكانية الحصول على كل ما يلزم خلال هذه الفترة.

ليس هذا، بطبيعة الحال، تقريرا عاديا لمجلس الأمن، ولذلك فهو محدود في نطاقه، ولكنه تقرير هام، يركّز على نتائج مؤتمر باريس وما قدمه المؤتمر من إرشاد وتوجيه، كما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وستهتدي أعمالنا على مدار الـ ١٨ شهرا القادمة بثلاثة عناصر: البرنامج السياسي، والالتزامات المتعهد بها في باريس، وبالطبع، الوضع المتطور على أرض الواقع.

أولا، أود أن أشير إلى البرنامج السياسي، وأعني بذلك، على وجه الخصوص، العملية الانتخابية التي تنتظرنا في المستقبل. واليوم في كابل، أعلنت اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات عن قرارها بشأن كيفية المضي قدما في هذه العملية. وسيسمح لنا ذلك القرار بمباشرة عملية تسجيل الأصوات. ومن رأينا أنه يجب إجراء هذه العملية بطريقة تسمح لجميع الأفغان بالمشاركة على قدم المساواة في الانتخابات، بينما تأخذ بالحسبان الصعوبات التي نواجهها فيما يتعلق بالأمن. ويوفر قرار اللجنة أساسا متينا للمجتمع الدولي لكي يوفر الدعم المالي المطلوب. وتقف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أهبة الاستعداد لدعم السلطات الأفغانية في جميع مراحل العملية الانتخابية، بناء على طلب الرئيس كرزاي.

والعنصر الثاني الذي ذكرته والذي سيوجّه أعمالنا هو، بالطبع، الالتزامات المتعهد بها في باريس في ١٢ حزيران/يونيه. وقد حقق مؤتمر باريس نجاحا كبيرا. حقق النجاح بوصفه مؤتمرا لإعلان التبرعات، باتجاهه إلى جمع ما يزيد على ٢٠ بليون دولار دعما لجهودنا المشتركة في أفغانستان، كما حقق نجاحا من الناحية السياسية، عن طريق إقامة الأساس لشراكة معززة بين المجتمع الدولي وأفغانستان. وقدمت حكومة أفغانستان الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان، التي ستكون بالنسبة لنا خريطة الطريق المشتركة تحت القيادة الأفغانية للسنوات الخمس القادمة، وتعهّد المجتمع الدولي بتعبئة موارده خلف هذه الاستراتيجية.

إن الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان يصل إلى منعطف بالغ الخطورة. نحن بحاجة إلى وعي أوضح بالتوجيه، كما نحتاج إلى توجيه طاقة أكبر إلى أعمالنا. إنني لا أميل على الإطلاق إلى الإقلال من شأن الإنجازات التي تحققت على مدار السنوات السبع الماضية؛ إنها إنجازات كبيرة وبعيدة المدى ولا تزال تتعرض في معظم الحالات لسوء الاعتراف بها. ولكنني أواجه كل يوم أسئلة تتعلق تحديدا بنوع الالتزامات التي تعهدنا بها في باريس. هل لدينا الخطة التي توحدّنا جميعا؟ هل ينفق المجتمع الدولي موارده بشكل كاف؟ هل تلتزم الحكومة الأفغانية على نحو كاف بالتصدي للفساد والممارسات السيئة؟ إنني مقتنع بأننا إذا لم نف بالالتزامات المتعهد بها في باريس، فإننا سوف نعرّض للخطر الدعم الذي نعتمد عليه – من الشعب الأفغاني ومن الرأي العام في البلدان المانحة على حد سواء.

لقد أوجد مؤتمر باريس زخما جديدا. والآن يتعين علينا جميعا النظر في خططنا الإنمائية للتأكد من أننا نحترم أولويات استراتيجية التنمية الوطنية في أفغانستان. وإذا لم نعبئ مواردنا خلف تلك الوثيقة، فإنها لن تنفَّذ. إننا يجب أن نبدي القدرة على التكيّف مع الظروف المتغيّرة. وليس هذا هو وقت الملاحة بواسطة الطيار الآلي، إذا جاز التعبير. وسيكون التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة هو أن تقدم

المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجيتها وتأمين الاستجابة المناسبة من جانب مجتمع المانحين.

إن جزءا هاما من تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان سيكون احترامنا لأولوياتها. وهناك ركيزتان مهمتان ستكونان حاسمتين لنجاح كل جهودنا الأخرى. ففي المقام الأول، علينا أن نبذل جهودا جبارة لبناء المؤسسات. فالمؤسسات الأقوى التي تتمتع بالكفاءة والخاضعة للمساءلة تمثل شرطا أساسيا للأمن والتنمية، ولتعزيز ثقة الشعب الأفغاني بحكومته.

والركيزة الثانية هي توسيع القطاعات الأساسية للاقتصاد. فهناك حاجة ملحة إلى زيادة الإنتاج الزراعي والاستثمار في مشاريع كبرى في مجال الطاقة. وعلى الرغم من أن حوالي ٨٠ في المائة من الأفغان يعتمدون مباشرة على الزراعة لمعيشتهم فإن جزءا ضئيلا من جهودنا قد استثمر في هذا القطاع. لقد أغفل هذا القطاع ولا يجوز أن يستمر هذا التجاهل. فالزراعة والطاقة هما القطاعان اللذين يمكن أن يكونا مصدرا للنمو المستدام في الاقتصاد.

إن إعلان باريس قد تضمن أيضا التزاما قويا بتقديم المساعدة بفعالية أكبر. وفي باريس أوضحت البلدان المانحة أن هناك الآن استعدادا أكبر لضمان إنفاق موارد أكبر داخل أفغانستان، ولتوجيهها عبر الميزانية الأفغانية، وتكريس اهتمام أكبر لتعزيز المشتريات الأفغانية وبناء القدرات. وكان هذا تطورا هاما. ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على ضرورة ضمان فوائد التنمية لجميع المقاطعات بالتساوي. ولا يمكن أن نسمح بوضع تتعرض فيه للإهمال من جانب جهودنا الإنمائية الولايات الفقيرة والخالية من زراعة الخشخاش والمتمتعة بالأمن والقيادة الأفضل. فهذه المقاطعات يجب أن ترى وجود عدالة في التنمية وعلينا أن نحصنها ضد عدم الاستقرار في المستقبل.

ويجب أن يقترن ذلك التحسين في تقديم المساعدات الدولية بتصميم الجانب الأفغاني على تحسين مستوى إدارته، وإظهار مزيد من المساءلة، ومكافحة الفساد. وأرى بوادر مشجعة متمثلة في أن الرئيس كرزاي يسارع إلى عقد اجتماعات أسبوعية مع وزرائه الرئيسيين لمناقشة الالتزامات التي قطعتها الحكومة الأفغانية في باريس.

إن القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) ينيط ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المهمة الشاقة المتمثلة في تحسين تنسيق جهودنا المشتركة. والجزء الأصعب في هذا التحدي سيتمثل في تنسيق الأنشطة الإنمائية. وفيما يخصني، أجد من الأهمية بمكان أن إعلان باريس قد أكد بوضوح أن التنسيق يجب أن يشمل المساعدة الإنمائية، وهذا يعني سواء إذا كانت تلك المساعدة مقدمة عبر الوكالات الإنمائية أو المنظمات غير الحكومية أو أفرقة إعادة بناء المقاطعات. ولا يمكن أن يكون هناك استثناء للمساعدة الإنمائية. ونحن نعمل بالتعاون مع شركائنا الأفغان على إقامة الهياكل اللازمة لتحسين جهود التنسيق المشتركة.

والمكون الثالث الذي نسترشد به في جهودنا هو الوضع المتغير في الميدان. ولا شك في أننا قللنا من شأن التحديات الإنسانية في أفغانستان. وسيتطرق السيد جون هولمز لهذا الموضوع بشكل مفصل. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام جرى إطلاق نداء مشترك بشأن الأغذية من جانب الحكومة الأفغانية وبرنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك أطلق نداء مشترك جديد اليوم في كابل للاستجابة إلى أزمة الأمن الغذائي الملحة. وأظهرت التحديات الإنسانية المتلاحقة عجزا جليا في القدرة على الاستجابة للاحتياجات لدى الفئات الضعيفة من السكان. وقد تعرضنا للانتقادات من جانب المنظمات غير الحكومية التي كانت محقة في انتقاداتها. ويجب أن نعزز بصورة عاجلة قدراتنا على التوقع والتقييم

والتنسيق والاستجابة إزاء الأزمات الإنسانية، ويجب أن نبدي سعة الخيال في تعبئة الموارد بسرعة.

وما يزيد من تعقيد الحالة في الميدان هو تزايد صعوبة البيئة الأمنية. وقد توقعنا زيادة في أنشطة التمرد خلال الشهور الماضية. ولكن ما شهدناه هو ذلك المستوى غير المسبوق من أنشطة التمرد والأنشطة الإرهابية، وخصوصا في المقاطعات الجنوبية والشرقية المضطربة. ولكننا شهدنا أيضا وجودا أكبر للتمرد في محافظات ومقاطعات أخرى في الأجزاء الوسطى من البلد. وقد أظهر الهجوم الذي وقع قبل ثلاثة أيام خارج السفارة الهندية في كابل قدرة الإرهابيين على تنفيذ عمليات توقع الكثير من القتلى في العاصمة.

وتبين الأوضاع في الميدان بروز الحاجة إلى وجود عسكري دولي قوي في المستقبل المنظور. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين العنصرين العسكري والمدني لعملنا. وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، سنواصل إجراء مزيد من المناقشات مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل تحسين التعاون العسكري – المدني. كما أننا سنعزز وجود البعثة في أنحاء البلد بطريقة تكفل سلامة وتفهم ولايتنا المستقلة، وبصورة يمكنها تعزيز احترام المبادئ الإنسانية.

وأحد المواضيع الحساسة بشكل خاص هو مسألة حماية المدنيين، وهي عنصر أساسي في جدول أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المتعلق بحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية. ويشكل ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين مصدر قلق بالغ لنا جميعا. وفي المقام الأول، يجب بذل كل جهد ممكن لتقليص عدد الضحايا المدنيين إلى الحد الأدنى. وأنا على اتصال منتظم مع قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن هذه المواضيع. ونحن متفقون على أنه يجب علينا إيجاد سبل لتفادي اللبس حول الحقائق عندما يتم الإبلاغ عن وقوع ضحايا مدنيين. ولكن عندما نتحدث عن الضحايا المدنيين علينا أن نكون واضحين، فقد أبدى المتمردون ازدراء كاملا بحياة المدنيين، كما بين الهجوم الذي استهدف السفارة الهندية في كابل منذ ثلاثة أيام.

وكما قلت مرارا وتكرارا، إن الحل للصراع في أفغانستان لن يكون حلا عسكريا صرفا. ويجب أن يكون الحل بشكل أساسي حلا سياسيا. وثمة حاجة إلى حوار سياسي أفغاني عريض القاعدة يعزز الوحدة الوطنية ويضيف زخما إلى عملية بناء الدولة وتعزيز آفاق السلام. ولا بد لهذا الحوار أن تحدده الحكومة الأفغانية بنفسها، وأن يجرى في ظل احترام الدستور وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن البعد السياسي لتحقيق الاستقرار يحتاج الآن لأن يعطى أهمية أكبر.

وأخيرا، لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي والحوار بشأن بعض المسائل الأساسية التي تواجهها المنطقة، كالمخدرات واللاجئين والأمن. وهناك إمكانيات كبيرة في القطاعات الأخرى، مثل التعاون في مجال الطاقة والهياكل الأساسية والتجارة. ولا بد من الاستفادة من جدول الأعمال الإيجابي هذا. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مستعدة للمشاركة في أي وقت ترغب بلدان المنطقة في أن نؤدي دورا بناء. وقد ناقشت هذا الموضوع مع وزيري خارجية باكستان وأفغانستان في وقت سابق من هذا اليوم. وخلال تلك المناقشات، أكدت أيضا على الحاجة إلى مواصلة عملية الجيرغا عبر الحدود والحوار السياسي الذي يسعى إلى إيجاد حلول سياسية للتحديات المشتركة.

وفي الختام، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن المهام الملقاة على عاتق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مهام مهمة للغاية. وأتفق مع استنتاجه أن تلك المهام يمكن الاضطلاع بها ضمن الولاية المحددة في القرار

١٨٠٦ (٢٠٠٨) وأنه ما من حاجة لإجراء تعديلات أو إدخال إضافات إلى تلك الولاية. وما نحتاج إليه هو الموارد: المزيد من الموظفين عددا وكفاءة، وتوفير الموارد المالية للقيام بعملنا في الميدان. ونحن نمضي الآن ببطء في تقليص عدد الشواغر في البعثة، وهذا أمر مشجع. ولكن يتعين علينا أن نتجاوز السقف القائم حاليا إذا ما أردنا الاستجابة إلى التحديات المنبثقة عن اجتماع باريس. إننا أمام منعطف حاسم في أفغانستان. ولن تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أداء دورها ما لم يتم توفير موارد إضافية كبيرة لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هولمز.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. لقد أمضيت أربعة أيام في أفغانستان في نهاية شهر حزيران/يونيه لتقييم الحالة الإنسانية، نظرا للشواغل المتزايدة بشأن صعوبة الأوضاع الإنسانية ومسألة حماية المدنيين. وقمت بزيارة إلى مقاطعتي نانكرهار وكونار في الشرق فضلاً عن زيارة إلى كابل، وأجريت مناقشات مع الحكومة الأفغانية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، ومع ممثلي الأمم المتحدة، وقادة القوة العسكرية الدولية، وممثلي الدول الأعضاء ومنظمات غير حكومية وممثلين آخرين عن المجتمع الإنساني. وتقابلت أيضا مع كثير من الأفغان الذين تكلموا بوضوح شديد عن المشاكل التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

ومن الواضح أن الاحتياجات الإنسانية خطيرة بالفعل ومتنامية. وأخص بالذكر أربعة مجالات. أولاً، أسفر انعدام الأمن الغذائي، الذي تزيد حدته في المقام الأول بسبب الجفاف ويتفاقم بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للأغذية، عن إلحاق أضرار بالغة بالأفغان وهو مصدر قلق رئيسي للحكومة والمجتمع الإنساني. ولقد ارتفعت أسعار القمح في شتى أرجاء البلد بنسبة ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ وبنسب أخرى تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨. وأفغانستان، التي يعيش ٤٢ في المائة من مواطنيها تحت خط الفقر، هشة بصفة خاصة ولا تتحمل ارتفاع أسعار دقيق القمح وهو غذاء رئيسي.

واستجابت حكومة أفغانستان والمجتمع الإنساني على جناح السرعة لحالة الأمن الغذائي المتدهورة في كانون الثاني/يناير وذلك بتوجيه نداء أولي لتقديم ٨١ مليون دولار. وتم تمويل هذا المبلغ بالكامل تقريباً، وجعل بمقدورنا أن نقدم مساعدة فورية لحوالي ٢,٥ مليون نسمة. ولكنه أقل بكثير مما يكفي. وكما قال الممثل الخاص كاي إيدي، جرى من أجل ذلك توجيه نداء مشترك ثاني اليوم في كابل لجمع مبلغ يربو قليلا على ٤٠٠ مليون دولار ينصب تركيزه على كل من تقديم المزيد من الأغذية على الفور، والتغذية والمساعدة الصحية، والمدخلات الزراعية. وتدل الأرقام الأولية لتقييمات ما قبل الحصاد على احتمال زيادة الفجوة الغذائية من ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الغلال في هذه السنة إلى مليوني طن في العام القادم – وبعبارة أخرى، ثلث الاحتياجات السنوية المطلوبة للبلد. وآمل في أن يستجيب المانحون لهذا النداء بسرعة وبسخاء أيضا.

ثانياً، ما زالت محنة الملايين العائدين من بلدان مجاورة تشكل شاغلاً رئيسياً. ومنذ عام ٢٠٠٢، عاد إلى الوطن ٤,٨ مليون أفغاني – يمثلون سدس عدد السكان. وعاد ما يربو على ١٤٠ ٠٠٠ نسمة في هذه السنة حتى الآن. بيد أن قدرة البلد على استيعاب هؤلاء العائدين محدودة، ولا يزال ٢,٣ مليون من اللاجئين الأفغان المسجلين موجودين في باكستان، ويوجد ٩٥٠ ٠٠٠ آخرون في إيران، إضافة إلى المهاجرين الاقتصاديين غير المسجلين.

ويحول الافتقار إلى الأرض والوظائف، فضلاً عن حالة انعدام الأمن دون استقرار الكثير من العائدين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويطالب القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) بتعزيز التعاون الدولي لضمان العودة الطوعية والمنظمة، وآمل في رؤية جهد خاص يُبذل في المنطقة استجابة لذلك.

وفي مقاطعة نانكارهار في الشرق، قمت بزيارة إلى تانغي، وهي مستوطنة مؤقتة تقطنها ٣٦٩ من الأسر التي عادت في وقت مبكر من هذا العام وكانت تقيم في مخيم في باكستان وتم إغلاقه الآن. وتعيش هذه الأسر في ملاجئ مؤقتة، لا توجد فيها أراضي زراعية، وتتوفر لها إمكانيات محدودة للحصول على الخدمات الأساسية وعدد قليل جداً من فرص كسب الرزق. وتعتمد هذه الأسر بصورة كلية على المساعدة الخارجية، وعلى سبيل المثال تزود هذه الأسر بالمياه بالشاحنات كل يوم. وتبذل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية قصارى الجهد، ولكن الاحتمالات على الأجل الطويل لهؤلاء الناس تبدو غير مؤكدة، في أحسن الأحوال.

وفي نفس الوقت، هناك آخرون كثيرون مشردون داخلياً. وتدل بعض الأرقام التقديرية على أن عددهم ١٥٠ ٠٠٠ نسمة، ويوجد معظمهم في جنوب البلد. ويشمل هذا العدد المشردون على الأجل الطويل الذين تضرروا بالصراع، والجفاف، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، ومشردون آخرون بصورة مؤقتة من جراء المعارك الأخيرة. ويوجد عدد كبير من المشردين في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب القتال المستمر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى استحالة جمع بيانات موثوق بها.

ثالثاً، تسبب الصراع في فرض ضغط متزايد على المدنيين. وخلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي عدد الوفيات من المدنيين ٦٩٨ حسبما أفادت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وذلك مقابل ٤٣٠ مدنيا في نفس الفترة من السنة الماضية. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا في الجنوب. وتُعزى ٤٢٢ حالة من الوفيات البالغة ٦٩٨ إلى عناصر مناهضة للحكومة، وتُعزى ٢٥٥ حالة إلى قوات وطنية وقوات دولية موالية للحكومة. ولم يكن بالمستطاع الإفادة عن سبب وفاة ٢١ حالة أخرى. وانخفض عدد الضحايا الذين نسبت وفاتهم إلى القوات العسكرية الوطنية والقوات العسكرية الدولية الموالية للحكومة في عام ٢٠٠٨ عنه في عام ٢٠٠٧، ومن الواضح أن جهودا كبيرة تُبذل حالياً لخفض عدد الوفيات العرضية. ولكن، لأن القتال ذاته قد تكثف، زاد أيضا العدد الإجمالي للضحايا الذين تسببت جميع الأطراف في الصراع في وفاتهم.والتقارير الأخيرة عن الضحايا المدنيين نتيجة للهجمات الجوية والصاروخية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي إنما تزيد من حدة القلق فحسب. وقد أعربت عن الأسف بصفة خاصة للأنباء التي أفادت بقتل ثلاثة موظفين دوليين من الفريق الطبي، وموظف آخر أصيب إصابات بالغة مع عدد من القرويين في هجوم جوي في نورستان أفادت التقارير بأنه أصاب حافلة في يوم الجمعة الماضي.

كما أبرزت السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، خلال الزيارة التي قامت بها إلى أفغانستان في شهر حزيران/يونيه النتائج المروعة التي سببها القتال بالنسبة للأطفال، الذين غالبا ما يكونون من بين الضحايا والذين يجري تجنيدهم الآن بأعداد متزايدة في القوات المحاربة المناهضة للحكومة. ووقعت هجمات على ٢٢٨ مدرسة وأسفرت عن ٧٥ حالة وفاة وإصابة ١١١ تلميذا في عام

٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨ وقعت هجمات بالفعل حتى الآن على ٨٣ مدرسة أخرى.

واستمعت مباشرة من شيوخ القبائل الذين قدموا سردا عن تأثير كل ذلك على المجتمعات المحلية في كونار ونانجرهار، المحصورتين بين الأطراف المتحاربة. وتشاطروا الإحباط الذي يشعرون به بسبب الضحايا من المدنيين، وتكرار عمليات تفتيش المنازل من قِبَل القوات الوطنية والقوات الدولية، استنادا إلى ما اعتبروه في أغلب الأحيان الاستخبارات الهزيلة وعدم توفر آلية واضحة لالتماس الانتصاف عند الاقتضاء.

رابعا، إن أفغانستان معرضة إلى حد كبير لكوارث طبيعية، وخاصة الفيضانات والزلازل وحالات الجفاف. ونظرا لهشاشة شعبها في الوقت الراهن، يمكن أن تسفر أي كارثة طبيعية كبيرة عن آثار مروعة. وفي الوقت نفسه، كافحنا حتى من أجل التصدي لأحداث مثل الشتاء القاسي بصورة استثنائية في هذه السنة.

ويرى المجتمع الإنساني، إذ يواجه احتياجات إنسانية متزايدة أن من الصعوبة بمكان تلبية تلك الاحتياجات بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى إمكانية الوصول. ولقد تعقبت إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة المزيد من حوادث الأمن في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ أكثر من أي وقت مضى منذ طرد طالبان في عام ٢٠٠١. وحتى شهر حزيران/يونيه الماضي، على سبيل المثال، وقع ١٣٧ هجوماً خطيراً على منظمات إنسانية، وقتل سبعة من الموظفين في مجال الشؤون الإنسانية واختطف ٨٨ موظفاً في هذه السنة. ووقع بالفعل ١٣ هجوماً مسلحاً في هذه السنة على قوافل برنامج الأغذية العالمي. ولا تضر هذه الهجمات إلا الشرائح الأفقر من الشعب الأفغاني، وهي غير مقبولة، أياً كانت الأهداف السياسية أو العسكرية لمن يعنيهم الأمر.

وقد أعربت لي جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الإنساني في أفغانستان عن بالغ القلق إزاء الخطوط غير الواضحة بين الأنشطة العسكرية والأنشطة الإنسانية. ويقوم كثيرا من أفرقة تعمير المقاطعات بأعمال لها قيمتها، مثل بناء وإصلاح الطرق والجسور. بيد أن أفرقة تعمير المقاطعات عندما تنخرط في ما تسميه هي ذاتها ”مساعدة إنسانية“ يؤدي ذلك إلى زيادة الأخطار التي تواجه الموظفين المدنيين العاملين في المجال الإنساني، الذين يقدمون مساعدة إنسانية على أساس الاحتياجات وبطريقة موضوعية.

واعتقد بقوة أنه ينبغي أن تقدم أفرقة تعمير المقاطعات الإغاثة كملاذ أخير فحسب في الحالات التي يحول فيها انعدام الأمن دون قيام الأطراف الفاعلة المدنية في المجال الإنساني بذلك العمل. ومن المستصوب أيضاً أن يوجه المانحون، كلما كان ذلك ممكنا، أموالهم الإنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة التي خُولت بولايات ومنظمات غير حكومية، وليس من خلال أفرقة تعمير المقاطعات، لإيجاد حلقة فعالة بقدر أكبر. ولا يتوفر لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حتى الآن القسط الكافي من الأمن، ولا من التمويل ولا القدرة على أرض الواقع لكي تعمل في بعض المناطق، مما من شأنه أن يوجد ثغرات خطيرة تسعى أفرقة تعمير المقاطعات إلى سدها، وهذا أمر مفهوم.

واعتقد أنه لا بد لنا أن نفعل الشئ الكثير لتحسين الاستجابة الإنسانية. أولاً، يتعين علينا أن نقدم الدعم للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وذلك بزيادة قدراتها إلى حد كبير وحشد موارد إضافية من أجل هذا الغرض. وسوف نعمل مع جميع الشركاء، وبالأخص الحكومة، لكي نضع خطة عمل إنساني جديدة تحقيقاً لهذه الغاية. ولا بد أن نبني قدرة الحكومة أيضاً، ولا سيما فيما يتصل بالحد من أخطار الكوارث وإدارة الكوارث وإدارة شؤون المشردين داخليا والعائدين.

ثانيا، لا بد أن نبذل مزيداً من الجهد لتحسين حماية المدنيين. وقد يبدو أننا لا نستطيع أن نفعل شيئا يُذكر بصدد الأعمال التي تقوم بها العناصر المناهضة للحكومة، التي لا تكترث بالمدنيين كثيراً وتزدري القانون الإنساني الدولي ومبادئ التمييز والتناسب حسبما تبين من الهجوم الدموي الأخير على السفارة الهندية في كابل. ومع ذلك، فمن شأن أي تغيير مؤثر أن يساعد. ولا بد من عدم السماح للمجموعات المناهضة للحكومة أن تعتقد أنه يمكنها أن تقتل المدنيين وتفلت من العقاب. وعلى أية حال، أعتقد أنه يتعين أن تعمل الأمم المتحدة والقوات الدولية والحكومة الأفغانية معاً في جهد متجدد لتقليل أثر الصراع على المدنيين. وينبغي أن يكون هناك مجال لتقليص المزيد من الإصابات العرضية في صفوف المدنيين والمشاكل نتيجة للأعمال التي تقوم بها القوات العسكرية الموالية للحكومة وجعل هذه الأعمال أكثر شفافية ويمكن المساءلة عنها. وينبغي أن يعرف المدنيون إلى من يتوجهون للحصول على الإنصاف. وأود كذلك أن أحث على بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون تواجد القوات العسكرية الدولية في أماكن بعيدة ما أمكن عن المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثا، ينبغي أن نجد طرقا للتمييز بشكل أفضل بين الأعمال العسكرية والسياسية من جهة والأعمال الإنسانية من الجهة الأخرى. وبالرغم من صعوبة ذلك، ينبغي إيجاد الفرص لتوسيع المجال الإنساني وزيادة إمكانيات الوصول والحد من إمكانية حدوث هجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويمكن أن يشمل هذا النهج عددا من الخيارات من الأيام أو مناطق الهدوء، وذلك للقيام بحملات التطعيم الحيوية ضد شلل الأطفال أو غيره من الأمراض، وإبرام اتفاقات أكثر استدامة في مناطق الصراع. إن هذا النوع من الترتيبات يمكن أن يتم في حالات الطوارئ المعقدة الأخرى، ويمكن أن يكون في أفغانستان أيضا.

إن الوضع في أفغانستان يتطلب نهجا منسقا تنسيقا جيدا وشراكة وثيقة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وينبغي للجهود الدولية أن تجد مكانها المناسب في هذا الوضع. وآمل أن يدعم المجلس الجهود المبذولة للتوصل إلى أساليب جديدة لتحسين استجابتنا الإنسانية، بينما يستمر العمل على تحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعادة بنائها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رانجين دادفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان.

السيد سبانتا (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم سيدي الرئيس، عن أحر تحياتي وعن امتناني لعقد هذه الجلسة الهامة التي تظهر التزام المجتمع الدولي نحو إقامة أفغانستان ديمقراطية ومستقرة تنعم بالرخاء. وأود أيضا أن أرحب بالوزير شاه مسعود قرشي الذي عقدت معه اجتماعا مثمرا للغاية صباح هذا اليوم.

وأود أن أرحب بالتقرير الخاص الذي قدمه الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٦) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

بعد عشر دقائق بالضبط من وقوع الهجوم الإرهابي على سفارة الهند في كابل، يوم الاثنين، ٧ تموز/يوليه، شاهدت منظر إراقة الدماء من هذا الهجوم الذي نتج عنه قتل النساء والأطفال، والدبلوماسيين الهنود والعاملين في مجال الأمن وأيضا جرح العشرات من المدنيين الأبرياء. وما زال

يذهلني هذا العمل الإرهابي الوحشي مع سبق الإصرار والترصد. وتدين أفغانستان هذا العمل الإرهابي المروع بأقوى العبارات الممكنة وتأسى للذين فقدوا حياتهم ونشاطر أسر الضحايا حزنهم.

وليست هذه هي المرة الأولى ولا الأخيرة في سلسلة الهجمات الوحشية المتزايدة التي تستهدف شعب أفغانستان والمنطقة والعالم. وقد شاهدنا طفرة في الأعمال الإرهابية في الأشهر الأخيرة بما في ذلك محاولة اغتيال الرئيس كرزاي والفرار من السجن في قندهار وزيادة كبيرة في خسائر القوات الدولية. إن أولئك الذين يقفون وراء طالبان والقاعدة قد زادوا من دعمهم، وزادوا من نطاق الأعمال الإرهابية وسرعتها، ونقلوا تركيزهم نحو أفغانستان كجزء من حربهم النفسية لتدمير عملية السلام في بلدي، والتأثير على الرأي العام في المنطقة وفي العالم. إن أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور الحالة الأمنية في بلدي هو الهدنة الفعلية القائمة في مناطق القبائل التي وراء حدودنا.

(تكلم باللغة الدارية) إن العدو الإرهابي الذي نواجهه تدعمه مجموعة معقدة من الشبكات والبنى التحتية ولذلك لا يمكن هزيمته بعمليات عسكرية داخل أفغانستان وحدها. إن الملاذات الإرهابية ونظام التمويل المعقد والتجنيد والتسليح والتدريب المنهجي للانتحاريين الذين يعملون خارج حدودنا يُبقي خطر الأعمال الإرهابية حيّا. ومن الواضح أننا لا يمكن أن نهزم الإرهاب ما لم نعالج أسبابه الجذرية. إن النجاح في مواجهة الأعمال الإرهابية سوف يتحقق فقط من خلال نهج متسق ومتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء.

إن القوات الأمنية الأفغانية إلى جانب حلفائنا من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتحالف الدولي لمناهضة الإرهاب تتحمل العبء الرئيسي في هذا الجهد، وهي تؤدي دور الجنود المشاة الشجعان للعالم الحر في هذه المعركة الحاسمة. فهي تحارب عدوا يتجاوز الحدود الوطنية في تشكيله وهو دولي في تركيزه وتقع قواعده بالتحديد خارج حدودنا.

إننا نرحب بنتائج الانتخابات التي جرت في باكستان والمسار الذي اختاره شعب باكستان نحو الديمقراطية وإقامة حكومة مدنية. إن شعب باكستان قد رفض الإرهاب. وإننا نؤيد العملية الديمقراطية ونرحب بتوسيع علاقاتنا الودية مع الحكومة المدنية في باكستان. ومن الواضح أن شبكات الإرهاب الدولية تشكل تهديدا مشتركا لكل من أفغانستان وباكستان، ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأننا نحتاج إلى نهج مشترك ومتسق ومتكامل من كلا الحكومتين للقضاء على قواعد الإرهابيين.

وإذ ندرك واجب حكومة أفغانستان المتمثل في ضمان الأمن لمواطنيها في جميع أنحاء البلاد، نود أن نتولى المزيد من المسؤوليات بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس كرزاي أننا سنتولى مسؤولية الأمن في كابل في شهر آب/أغسطس. وهدفنا هو أن نتولى المزيد من المسؤولية بصورة تدريجية، ولكن ذلك يتطلب الإسراع في تدريب وتسليح جيشنا الوطني وقواتنا الأمنية لتمكينها من الاضطلاع بهذه الواجبات.

إن الحالة لن تتحسن دون التركيز بصورة مماثلة على المسائل المترابطة مثل المخدرات والفساد والفقر التي تقوض تحقيق أهدافنا وتولد عدم الأمن وعدم الاستقرار. إن حكومة أفغانستان مصممة على مكافحة الفساد واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك. ويوم الأحد الماضي، وافق مجلس وزرائنا على ولايات لجنة رصد مناهضة الفساد ومسؤولياتها. وسوف ننشئ قوات شرطة خاصة ومحاكم خاصة ومكاتب ادعاء عام جديدة مصممة خصيصا لمكافحة الفساد.

إن استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة الفساد تأخذ في الاعتبار كل الجوانب الأمنية والدولية والاجتماعية والاقتصادية لهذه المشكلة. إن النجاح في هذه المعركة يعتمد أساسا على تحسين الحكم الرشيد وإيجاد وسائل بديلة لمعيشة المزارعين وتحقيق سياسة منسقة لتنمية الأرياف. وفي العام الماضي، اتخذنا خطوات هامة لمكافحة زراعة المخدرات والخشخاش. ولقد انخفض الإنتاج في ٢٣ من أصل ٣٤ مقاطعة، وزاد عدد المقاطعات الخالية من زراعة الخشخاش إلى ١٦ منطقة. وتتجلى الصلة بين المخدرات والإرهاب في مقاطعة هيلمند، حيث ما زلنا نواجه تحديات جمة متمثلة في زراعة الخشخاش والتحديات الأمنية.

وقد مثل مؤتمر باريس لدعم أفغانستان نجاحا تاريخيا لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي ببذل جهود متجددة لمساعدة الشعب الأفغاني وحكومته في عملية السلام وإعادة الإعمار. وباسم حكومة وشعب أفغانستان، أعرب عن تقديري لما يبديه المجتمع الدولي من التزام سياسي ومالي تجاه الرؤية المتمثلة في أفغانستان المتمتعة بالديمقراطية والأمن والرخاء.

وأتاحت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان والالتزام المالي الكبير بمبلغ ٢١ بليون دولار الذي تم التعهد به لتنفيذها فرصة لاعتماد خارطة طريق مشتركة ترمي إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في الاتفاق الخاص بأفغانستان والأهداف الإنمائية للألفية.

ونعرب عن تقديرنا للدور التنسيقي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما تركيزها على النهوض بفعالية المعونة والتعديلات التي أدخلتها على آليات التنسيق لجعلها أكثر كفاءة واهتماما بالتنفيذ. وأود أن أؤكد أن السفير كاي آيدي، الممثل الخاص للأمين العام، يتمتع بدعم الرئيس كرزاي وثقته الكاملة، فضلا عن دعم وثقة الحكومة والشعب في أفغانستان. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لتعزيز البعثة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع الدولي على الدعم المالي والتقني وعلى استمرار المساعدة الإنسانية. ويقتضي النداء الجديد الذي وجهته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بشأن الأغذية اهتماما جديا، وخاصة في الوقت الذي يشتد انعدام الأمن الغذائي والهشاشة بسبب آثار الجفاف هذا العام. ونشعر بالامتنان للسيد جون هولمز على مشاركته الشخصية في هذه المسألة وعلى اشتراكه في مناقشات اليوم.

ولأول مرة في تاريخنا المعاصر، يختار المواطنون الأفغان نموذجهم الخاص في الحكم والتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونعد العدة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ولا غنى عن مشاركة جميع الأفغان في هذه الانتخابات لتوطيد الديمقراطية وتمكين الأفغان من تشكيل مستقبلهم بأنفسهم. ونلتمس دعم المجتمع الدولي وتعاونه في الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة.

أخيرا ولكن ليس آخرا، تقدر حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني رجال المجتمع الدولي ونساءه ويذكران بالعرفان تفانيهم والتضحيات التي قدموها في الحرب على الإرهاب. ومرة أخرى أود أن أعرب عن خالص تقديري لدعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شاه محمود قريشي، وزير الخارجية في باكستان.

السيد قريشي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أرجو لفييت نام، هذا البلد الآسيوي النامي الصديق، توفيقا كبيرا في رئاسته المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ

السفير زالماي خليل زاد ووفد الولايات المتحدة على رئاستهم الناجحة للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

لقد ورثت حكومة باكستان الديمقراطية الجديدة تركة رهيبة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. ونحن نتصدى لتلك التحديات بالطرق الديمقراطية وبفعالية. وليس من بين تلك التحديات ما هو أهم من الخطر الذي يمثله الإرهاب وأعمال العنف والتطرف، وهو خطر نشترك في مواجهته مع جارتنا أفغانستان.

وقد أعربت عن إدانتي للهجوم الإرهابي الذي وقع على السفارة الهندية في كابل. ونشعر بعميق الأسى للأرواح التي فقدت والضرر الذي ألحقه هذا التفجير الانتحاري الذي لا يمكن قبوله. فأي هجوم على المدنيين أو البعثات الدبلوماسية لا يستحق إلا الاستنكار الشديد. وكما يعلم أعضاء المجلس، قبل ذلك بيوم واحد قتل انتحاري في إسلام أباد ١٢ من رجال الشرطة والمدنيين وأصاب عشرات الأشخاص بجراح. ومرة أخرى بعد ذلك بيوم، وقعت مجموعة من التفجيرات الإرهابية في كراتشي. ونرحب بإدانة المجلس لتلك الهجمات الإرهابية.

لذلك، أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي كي أخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية عصر اليوم وأن أؤكد له تعاوننا معه. وتدعم باكستان الدور المحوري الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التنسيق وفقا لولايتها الخاصة بأفغانستان والمقصورة عليها. أما العلاقات الثنائية بين باكستان وأفغانستان فستظل تدار بين حكومتي البلدين المنتخبتين ديمقراطيا.

وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام جون هولمز على إحاطته الإعلامية عن الجوانب الإنسانية للحالة في أفغانستان.

ومنذ إبرام اتفاق بون، تم إحراز قدر كبير من التقدم في أفغانستان. ويلزم أن نوطد تلك المكاسب وأن نتصدى بفعالية للتحديات المتبقية، ولا سيما الخطر المتزايد الحدة الذي تمثله أعمال العنف الإرهابي والتمرد المسلح. ويمكن أن يعزى استمرار انعدام الأمن والعنف في عدة مناطق بأفغانستان إلى التفاعل المعقد بين عدة عوامل هي الطالبان والقاعدة، ومن تبقى من أمراء الحرب، والمنافسات بين الأحزاب، والنشاط الإجرامي، ومنه على سبيل المثال لا الحصر تجارة المخدرات.

والسلام والاستقرار في أفغانستان أمران يحققان مصلحة باكستان الحيوية. فصلات الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والثقافة تربط مصائر دولتينا برباط لا انفصام له. ونواجه خطرا مشتركا يتمثل في التطرف والإرهاب. والسلام والاستقرار ضروريان لتمكين باكستان وأفغانستان من العمل كمحور وممر للتجارة والتعاون الاقتصادي بين المناطق الدينامية في جنوب ووسط آسيا والصين والخليج.

وإلى جانب الشعب الأفغاني، عانى شعب باكستان الأمرين من عقود الصراع في أفغانستان. وقد استضفنا ما يزيد على ٣ ملايين من اللاجئين، ونكبنا بالمخدرات والأسلحة، وأصبحت مناطقنا الحدودية التي كانت تنعم بالسلام من قبل مشتعلة بفعل ثلاثة عقود من الحرب وانعدام الاستقرار في أفغانستان، وخاصة بعد عام ٢٠٠١، حين عبر كثير من عناصر القاعدة والطالبان الحدود إلى داخل باكستان.

ومساهمة باكستان في مكافحة الإرهاب والتطرف معلومة للجميع. وكثير من النجاح الذي تحقق في مكافحة

القاعدة والطالبان إنما تحقق بدعم وتعاون منا. وقد فقدنا من الجنود في هذا المسعى أكثر مما فقد أي بلد آخر. ومع ذلك، لا نزال مصرّين على دحر الإرهاب واستئصاله مع أسبابه الجذرية. وسوف يساعد إنهاء الصراع في أفغانستان على استعادة الأوضاع الطبيعية على جانبنا من الحدود؛ وفي المقابل، ندرك أن جهودنا لتحقيق الاستقرار والسلام وتعزيز التنمية في مناطقنا الحدودية سيكون لها أيضا أثر إيجابي على الحالة عبر الحدود.

وقد اتخذت باكستان عدة تدابير لمنع تسلل الإرهابيين والمتمردين عبر الحدود. وقد كبحت تلك التدابير هذه الحركة عبر الحدود، ولكن المناخ الأمني في جانبنا تدهور بشكل حاد نتيجة للدور الذي نقوم به في حملة مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٧، استدارت القاعدة وبعض الجماعات المرتبطة بالطالبان على باكستان وقواتها الأمنية. وفي العام الماضي، كان عدد التفجيرات الانتحارية في باكستان يفوق عددها في أفغانستان، مما نتج عنه خسائر بلغت ٢ ٠٠٠ شخص من المدنيين. وفقدت باكستان في هجوم إرهابي المحترمة بينظير بوتو، الزعيمة ذات المكانة العظيمة والرؤية الثاقبة. هذا الهجوم الإرهابي العنيف ما زال مستمرا. والهجمة الانتحارية الأخيرة في إسلام آباد توحي بأن التهديد الإرهابي لباكستان ما زال ماثلا. وهذا بالطبع أدى إلى تزايد القلق الشعبي والى تشكيك البعض في الاعتماد المفرط على الخيار العسكري. غير أنه يوجد امتعاض شعبي أيضا في باكستان، بما في ذلك في منطقتنا الحدودية، تجاه الإرهابيين والمتطرفين، وهذا يتجلى في نجاح الأحزاب السياسية المعتدلة في المنطقة في انتخاباتنا التي أُجريت في ١٨ شباط/فبراير.

إن الحكومة الديمقراطية الجديدة في باكستان لا يسعها إلا أن تشعر بحساسية شديدة تجاه مشاعر شعبنا. وإن الاستراتيجية الشمولية الجديدة التي طورناها تسعى إلى استعادة السلام في مناطقنا الحدودية، ووقف التطرف وعكس مساره واستئصال الإرهاب والعنف عن طريق الحوار السياسي والتدابير الاجتماعية – الاقتصادية، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بخيار استخدام القوة إذا اقتضى الأمر. وإننا ثابتون على التزامنا بالتعاون مع أفغانستان وقوات التحالف مع أفغانستان بقصد تثبيت استقرار أفغانستان. وإن المصالحة السياسية والتعمير الاقتصادي والتنمية تمثل أولوياتنا المختارة لكسب الناس والقبائل والمعتدلين ولعزل الإرهابيين والمتشددين العنيفين. وفي سياق جهود التهدئة هذه من المهم ملاحظة أن المشاكل والتهديدات في كل مكان وفي كل منطقة من حدودنا – وكذلك عبر الحدود – تختلف بين منطقة وأخرى. لذلك فإن التهدئة تتطلب جهودا صبورة، منطقة منطقة، لكسب ثقة ومؤازرة السكان المحليين وزعمائهم. وإننا نتفاوض مع زعماء القبائل وغيرهم من أصحاب النفوذ في تلك المناطق – لا مع الإرهابيين أو مع الذين لا ينبذون العنف.

وتمثل المصالحة والتعمير الحل المستدام الوحيد لدرء عنف المتمردين وتجنب زعزعة الاستقرار. وإننا نزمع استثمار أموال هائلة في تعمير المنطقة وضمها إلى التوجه السياسي الداخلي المعتدل للبلد. ونرحب بالتزام الولايات المتحدة باستحداث مناطق للتعمير والفرص في المنطقة وبتعهدها بتقديم ٧٥٠ مليون دولار في غضون ثلاث سنوات دعما لتلك المناطق.

ولئن كنا نسعى إلى السلام عن طريق الحوار والتنمية، فإننا لن نقبل بالطعن بسلطة الحكومة ولن نسكت عن أعمال الإرهاب والهجمات عبر الحدود في أفغانستان. وأينما حدثت تلك الطعون والانتهاكات، فإن الحكومة ستتخذ إجراءات قوية للقضاء عليها. وإننا نفعل ذلك الآن في منطقة وكالة خيبر ضد مليشيات معينة اختارت طريق العنف والتشدد الإجرامي. وقد أنيطت برئيس أركان الجيش

سلطة اتخاذ قرار بتنفيذ إجراءات عسكرية عند الاقتضاء. وإن باكستان لن تسمح باستخدام أراضيها ضد بلدان أخرى. غير أننا لن نسمح للقوات الأجنبية بمزاولة عملياتها داخل باكستان.

ويمكننا أن نكفل نجاحا أكبر في مواجهة الإرهاب والتمرد على جانبي الحدود عن طريق التعاون الأكثر فعالية والتدابير العسكرية المناسبة. هذه مسؤولية مشتركة. وباكستان ستواصل تعاونها الفعال داخل اللجنة الثلاثية. ونحن مستعدون للنظر في الاقتراحات الرامية إلى تحسين فعالية هذا التعاون. وفي الوقت ذاته، نرى أن شركاءنا يمكنهم أيضا أن يساهموا في تحسين التعاون العملياتي بالاضطلاع بالتدابير التالية: توسيع الانتشار العسكري ونقاط التفتيش على الجانب الأفغاني من الحدود لمضاهاة حجم الانتشار الباكستاني البالغ ١٠٠ ٠٠٠ فرد و ١ ٢٠٠ نقطة تفتيش؛ التشاطر الآني للاستخبارات؛ توخي الحذر في استخدام المدفعية والقصف الجوي، لتجنب الحوادث أو انتهاك السلامة الإقليمية؛ التزويد بالعُدد اللازمة لمناهضة التمرد التي تطلبها باكستان؛ التدقيق الأشد لحالات العبور القانوني اليومية التي تبلغ ٤٠ ٠٠٠ حالة، بما في ذلك عن طريق استخدام بطاقات تحديد الهوية بأجهزة القياس الأحيائي؛ وترحيل مخيمات اللاجئين الأفغان القريبة من حدود باكستان إلى مواقع خاضعة للسيطرة في أفغانستان.

الوشائج التي تربط شعبي باكستان وأفغانستان، والتقاء المصالح الاستراتيجية والولايات المحلية لحكومتينا، تملي علينا أن تكون العلاقات السياسية بين بلدينا أفضل بكثير مما كانت عليه في الأشهر الأخيرة. وقد بدأنا، أنا ووزير الخارجية اسبنتا، بتبادل الزيارات أثناء الشهرين الأخيرين. وإن الرئيس كرزاي، الذي تشرفتُ بالاجتماع به في كابل، كان أحد الناس القلائل الذين رأوا زعيمتنا الشهيدة، بنظير بوتو، قبل ساعات قليلة من اغتيالها المأساوي.

من الواضح، مع ذلك، أننا نحتاج إلى عمل المزيد لتبديد الشك والريبة. وسنبذل قصارى جهدنا لنطمئن أشقاءنا وشقيقاتنا في أفغانستان بأن حكومتنا ليست مدفوعة إلا بحسن النية تجاههم. وهم بدورهم يجب أن يبذلوا كل جهد لتبديد شواغلنا.

وأقترح أن نتخذ بعض الخطوات التمهيدية، مثل الخطوات التالية: إعلان كل طرف احترام السيادة والسلامة الإقليمية للطرف الآخر، وفقا لإعلان كابل؛ منع استخدام أراضي كل منا ضد الطرف الآخر؛ تجنب البيانات الاستفزازية؛ تكثيف وتيرة الزيارات المتبادلة على كل الأصعدة؛ إحياء وإنعاش عملية الجيرغا (المجلس)، التي ستقوم باكستان بموجبها بعقد اجتماع للمجلس المصغر الذي اتفقنا عليه؛ ودعم عملية أنقرة وكذلك عملية التعاون الثلاثية بين أفغانستان – إيران – باكستان.

العلاقة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بين باكستان وأفغانستان يتسمان بالود والتركيز. إن تبادلنا التجاري يبلغ ما يقرب من بليون دولار؛ والإمكانيات المتوفرة تعني أنه يمكن أن يكون أكثر بكثير. وإننا نريد أن نحقق تلك الإمكانيات. ومعظم تجارة أفغانستان تمر عبر باكستان. وقد تعهدت باكستان بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لتعمير أفغانستان. وتعهدنا بتقديم ٢٠ مليون دولار إضافة إلى ذلك لإعادة توطين اللاجئين الأفغان. واستجابة للأزمة الغذائية، ورغم النقص في المواد الغذائية الذي تعاني منه باكستان، سمحنا بتصدير ٥٠ ٠٠٠ طن من القمح إلى أفغانستان بأسعار مدعومة. وباكستان تدعم استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، التي أُقرت في باريس، بوصفها محرك النمو الاقتصادي والتنمية المنصفة. وسوف نستضيف الاجتماع القادم لمحفل التعاون الاقتصادي الإقليمي لأفغانستان في إسلام آباد من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام.

باكستان وأفغانستان يجب أن تواصلا مسيرتهما إلى الأمام على كل المسارات الممكنة لاستغلال الطاقات الكامنة الكبيرة للتعاون الاقتصادي المتبادل، على سبيل المثال، عن طريق: المشاركة في إنشاء ''مناطق فرص التعمير'' على امتداد الحدود يمكن لأصحاب المبادرة الباكستانيين أن يستثمروا أموالهم فيها؛ تنفيذ خطط باكستان لاستيراد الكهرباء من آسيا الوسطى؛ تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند.

أفغانستان وباكستان يمكنهما أن تنجحا في إحراز هدفهما بتحقيق السلام والاستقرار والرخاء عن طريق التعاون المتبادل. لكنهما لا يمكنهما أن تنجحا إلا بدعم من المجتمع الدولي. وهذه المناقشة تتيح فرصة طيبة لاستهلال تقييم أمين موضوعي للتحديات التي تواجهها في أفغانستان ولرسم استراتيجية تعاونية للنجاح. وتلك الاستراتيجية يجب أن تجمع بين إجراءات الاحتواء العسكرية مع المصالحة السياسية والسيطرة الإدارية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المطردة. ويجب ألا يستخدم الخيار العسكري إلا كملاذ أخير لا كخيار أول. والتحركات العسكرية التكتيكية يجب ألا تتسبب في إقصاء أشد ومعارضة أقوى وأعداء أكثر. وإننا لواثقون بأن الحوار والمصالحة يشكلان، بالاقتران باستخدام القوة الحصيف، أفضل وسيلة للنهوض بالسلام.

لكسب هذه الحرب من الحيوي كسب قلوب وعقول الناس. ويجب علينا أن نبني السلام في أفغانستان بنهج الابتداء من القاعدة إلى أعلى، قرية قرية، قطاعا قطاعا، مع توفير الحوافز والحوافز المضادة لكسب التعاون والمؤازرة من السكان المحليين. والأهم من كل ذلك، يجب لاستراتيجيتنا للنجاح أن تعجل من التعمير والتنمية. ويجب أن توفر الأمل للناس: الأمل في السلام وفي فرص العمل وفي حياة أفضل لهم ولأطفالهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية باكستان على تمنياته الطيبة لرئاسة فييت نام لمجلس الأمن.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لفرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببضع تعليقات فحسب بشأن التحديات التي نواجهها في هذه المرحلة.

في البداية، أود أشكر بحرارة الممثل الخاص للأمين العام، السيد إيدي، ووكيل الأمين العام، السيد هولمز، على إحاطتيهما الواضحتين والشاملتين بشأن الحالة في أفغانستان. ويسرنا أن نشير إلى أن قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ترقى إلى مستوى التوقعات الكبيرة التي ينتظرها منها هذا المجلس والمجتمع الدولي عموما.

ولسوء الحظ، يصف تقرير الأمين العام الوضع الصعب على أرض الواقع، الذي يتسم بازدياد الأنشطة الإرهابية التي تعتمد على تكتيكات غير متناظرة تسفر عن وقوع مستويات مرتفعة من الخسائر بين المدنيين، كما أظهرها السيد هولمز، والهجوم الانتحاري المقيت ضد السفارة الهندية في كابل منذ يومين. وفي ذلك الصدد، نعرب عن خالص تعازينا لشعب أفغانستان وحكومته والهند. إن استمرار المتمردين في استخدام المدنيين كدروع بشرية والتقنيات العشوائية المشابهة الأخرى مُسجّل جيدا ويثير شواغل خطيرة. ويتعارض هذا مع الالتزام الواضح من جانب القوات العسكرية الأفغانية والدولية بتجنب الأضرار التبعية في عملياتها، والجهود التي تبذلها في سبيل ذلك.

وإزاء تلك الخلفية التي تتسم بالتحدي، لا يمكن إنكار أن مؤتمر باريس قد ولّد زخما إيجابيا جديدا للجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بروح من القوة والشراكة. ويقابل التعهدات السخية التي أعلن عنها لدعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان

التزامات جديدة من جانب الأفغان بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد. إننا لا نستطيع أن نهزم أعداء أفغانستان دون توفر الثقة المتبادلة والتفاهم.

وتعمل إيطاليا، من جانبها، على زيادة التزامها طويل الأمد من خلال التعهدات المالية الجديدة والأصول الإضافية وتوفير قدر أكبر من المرونة لقواتها.

وكما يبين تقرير الأمين العام، كان مؤتمر باريس أكثر من مجرد مناسبة لإعلان التبرعات. فعلى سبيل المثال، كان استعراض اتفاق أفغانستان الذي قدمته الرئاسات المشاركة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد بمثابة أداة ممتازة للتحليل المتعمق لتنفيذ الاتفاق دون المساس بسلطة وسلامة هذه الوثيقة. وعلاوة على ذلك، يحتوي إعلان باريس على عدد من العناصر الأساسية التي تتزامن بشكل كامل تقريبا مع الأولويات المحددة في القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨). ويشكل هذا التحديد الواسع للآراء أفضل وصفة للنجاح. وقد آن الأوان الآن لترجمة نوايانا الحسنة إلى أعمال ملموسة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى المجالات الرئيسية في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي أبرزها القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ألا وهي: زيادة التنسيق والقيادة للجهود الدولية؛ تعزيز التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية؛ والاتصال السياسي؛ والمصالحة الوطنية؛ والحكم؛ والمساعدة الإنسانية؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والانتخابات؛ والتعاون الإقليمي. وتغطي القائمة مجموعة من التحديات المضنية التي تواجهها البعثة، والتي يجب أن يتوفر لها الآن موارد إضافية كبيرة.

وبالنسبة لتلك النقطة الرئيسية، نشاطر السيد إيدي آراءه تماما. إننا لا نستطيع أن نتحمل تفويض بعثة للأمم المتحدة بهذه المهمة الطموحة دون أن نعمل على تمكينها وفقا لذلك. وفي ذلك السياق، يجب أن يتمثل دور مجلس الأمن في تقديم الدعم الكامل للتوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا والذي أوضحه الممثل الخاص للأمين العام بشكل واف. وبتلك الروح، نقترح أن نعبِّر بوضوح عن هذا الدعم عن طريق إصدار بيان رئاسي، سنناقش مشروعه حالا مع الأعضاء الآخرين في المجلس، بغية اعتماده مبكرا.

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة الخاصة بالتعاون الإقليمي، أود أن أضيف صوتي إلى الأصوات التي عبرت عن دعم الجهود التي بذلها الممثل الخاص بالفعل. ونشجعه بقوة على أن يحقق مزيدا من التقدم في هذا المجال الهام بدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أعرب وزراء خارجية مجموعة الثمانية، من جانبهم، عن اعتزامهم العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة والحكومات المهتمة لمواصلة تطوير مبادرة مجموعة الثمانية وأفغانستان وباكستان التي أطلقت في العام الماضي. وفي ذلك الخصوص، نرحب بالحوار البناء الذي أجراه هذا الصباح وزيرا خارجية أفغانستان وباكستان.

وأختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الفكرة الأساسية بأننا لا نستطيع أن نطلب إلى الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من ذلك فيما يتعلق بالتنسيق دون توفر التزام حقيقي من جانب كل جهة من الجهات الدولية بالامتثال للدور التنسيقي للأمم المتحدة. وندرك تماما ضرورة بلورة ثقافة للتنسيق. وفي الوقت ذاته، يجب أن يستمر الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة لكي يواكب التعزيز المستمر للملكية والقيادة الأفغانيين في جميع القطاعات، التي تتراوح من الأمن وتوفير الخدمات للسكان.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لي الشرف أن أتكلم أيضا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة، وأن أشكر السيد كاي إيدي والسيد جون هولمز

على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة وزيري أفغانستان وباكستان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالمؤتمر الدولي لدعم أفغانستان المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في باريس. واسمحوا لي أن أكرر هنا الالتزام التام للاتحاد الأوروبي بالإعلان الختامي لذلك المؤتمر الذي صدر تحت رعاية رئيسي فرنسا وأفغانستان والأمين العام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتحديد الأولويات الواردة في تقرير الأمين العام ويشير في هذا الصدد إلى الرسائل السياسية الرئيسية التي أُعلن عنها في باريس.

وأولى تلك الرسائل تعزيز الديمقراطية، عن طريق المؤسسات الأفغانية المختصة والشفافة والتمثيلية. وفي ذلك الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وثاني تلك الرسائل دعم المجتمع الدولي للاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان والإرشاد الذي لا يزال يقدمه اتفاق أفغانستان إلى الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي الذي يعمل على دعمها. لقد تم التعهد بحوالي ٢٠ بليون دولار لتمويل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. وتم التشديد، في ذلك السياق، على أهمية تحسين فعالية المعونة لكي يستفيد منها الأفغان على وجه التحديد. ويشكل ذلك جانبا أساسيا.

كما يحدد إعلان باريس الأولويات بشأن تعزيز تواجد الحكومة الأفغانية في المقاطعات، ومكافحة الفساد، وحماية الإنجازات الديمقراطية، من قبيل حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين.

أخيرا، أود أن أؤكد أمام هذا المجلس على الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الأفغانية في المؤتمر فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، وهي مسألة لم يقف المجلس ساكنا إزاءها، باتخاذ القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) بشأن مراقبة السلائف الكيميائية للهيروين الذي قدمته أفغانستان وبلدان أخرى. ويجب أن نعمل الآن تجاه تنفيذ أحكامه بواسطة أفغانستان وكذلك الدول المجاورة وبلدان المرور العابر والبلدان المنتجة.

تحظى أفغانستان بالأولوية لدى فرنسا والاتحاد الأوروبي. ويصدق هذا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية والبعثات المدنية. كما يصدق على المفوضية الأوروبية، التي التزمت بالفعل بتقديم ٣,٧ بليون يورو لإعمار أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، وتلتزم في استراتيجيتها للمساعدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ بتقديم ٦١٠ ملايين يورو حتى عام ٢٠١٠.

ويظهر التزام الاتحاد الأوروبي أخيرا، في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، التي أكملت للتو سنتها الأولى من العمليات، وتضم في هذه المرحلة ١٧٠ من الموظفين الدوليين، المنتشرين في كابل وفي الشمال والغرب والجنوب وتغطي ١٤ مقاطعة في البلد. وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن يضاعف حجم تلك البعثة.

لقد أوجد مؤتمر باريس شعورا بالمسؤولية المشتركة لدى المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية عن تعزيز كفاءة المساعدة وجودتها. ينبغي أن يحصل كل أفغاني، في حياته اليومية، على فوائد المعونة المقدمة.

فمن جهة، يجب أن يوفر المجتمع الدولي المزيد من المساعدة المتسقة والمنسَّقة، بما في ذلك عن طريق دور تنسيق أكبر يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة. وينبغي أن تحول تلك المساعدة بشكل متزايد عن طريق الميزانية الوطنية الأفغانية وتعبأ الموارد البشرية من داخل أفغانستان. ومن جهة أخرى، تعهدت الحكومة الأفغانية

بالتوسع في الإصلاحات لكي تجعل الهياكل الحكومية شفافة وخاضعة للمساءلة.

وبعد الاستماع إلى بياني السيد هولمز والسيد إيدي، أود التأكيد على الأهمية التي نوليها لتعزيز الأمن، الذي يأتي في مقدمة أولويات الأفغان أنفسهم. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الارتفاع غير المسبوق في أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون. وأود أن أكرر التأكيد بحزم على أن الاتحاد الأوروبي يدين بأشد العبارات الهجمات ضد المدنيين، مثل الهجوم البغيض على السفارة الهندية في كابل، الذي أدانه المجلس، وكذلك الهجمات على الموظفين الإنسانيين وقوافل المساعدة الإنسانية، التي تحرم السكان من المساعدات العاجلة التي يحتاجون إليها. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد إيمانه بضرورة المحافظة على بيئة يمكن في ظلها القيام بالأنشطة الإنسانية، ويذكّر جميع الأطراف بأن عليها تأمين حماية المدنيين واحترام جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام مرة أخرى على تقريره، وكذلك ممثله الخاص، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية. وكلا التقرير والإحاطة الإعلامية يقدمان توصيات هامة فيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتشكيلها في أعقاب مؤتمر باريس. ويمكن للأمين العام ولممثله الخاص أن يعوّلا على دعم الاتحاد الأوروبي لوضع تلك التوصيات موضع التنفيذ.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، الإعراب عن الترحيب الحار بمعالي السيد رانجين ظفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان، ومعالي السيد محمود شاه قريشي، وزير خارجية باكستان. ونرحب بوجودهما في مداولات المجلس حول أفغانستان، الدولة الصديقة التي نأمل أن تتطور الأوضاع فيها إلى الأفضل من أجل تقدم وازدهار الشعب الأفغاني الشقيق، الذي عانى على مدى عقود من حروب مدمرة. ونشكر لمعالي الوزيرين تأكيدهما على العلاقات الروحية والثقافية التي تربط البلدين الجارين، واستعدادهما للتعاون من أجل مواجهة العمليات الإرهابية.

ونتقدم بالشكر أيضا للأمين العام على التقرير المعروض علينا في الوثيقة S/2008/434، وللسيدين كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، والسيد هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والدقيقتين، واللتين تستحقان منا كل تقدير.

ويرحب وفد بلادي بإطلاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وكذلك بالتعهدات المالية التي أُعلن عنها في مؤتمر باريس، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ونؤكد على أن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب تعزيز الثقة بين المواطن الأفغاني من جهة، والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من جهة أخرى. ونشير هنا إلى أهمية احترام وحماية حقوق الإنسان للشعب الأفغاني واتخاذ كل الإجراءات اللازمة من قبل القوات الأفغانية والقوات الدولية على حد سواء لضمان حماية المدنيين الأفغان خلال العمليات التي تنفذها هذه القوات، وضمان محاكمات عادلة لمن يُلقى القبض عليهم وضمان احتجازهم في ظروف متماشية مع أحكام القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ومن دواعي القلق العميق لدى بلدي زيادة تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، كما يؤكد تقرير الأمين العام في الفقرة ٥، التي تشير إلى تزايد عمليات المتمردين خلال الفترة الأخيرة، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في شهر أيار/مايو الماضي. وما يبعث على مزيد من الانزعاج هو الزيادة الكبيرة

في الضحايا المدنيين. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان من أجل الوصول إلى أفغانستان آمنة ومستقرة ينعم فيها أبناؤها بالرفاهية والأمن، خاصة وأن واقع الحال أثبت وجود علاقة طردية بين الأمن وإعادة البناء في أفغانستان، فكلما استقر الأمن وجدت مشاريع إعادة الإعمار فرصة للتنفيذ والعكس صحيح. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تحقيق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، وعلى الدور المشترك للمجتمع الدولي والحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

إننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام حول أولوية وأهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ونؤكد، في هذا الصدد، على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم وحماية سير مراحل العملية الانتخابية بكل مصداقية. إلا أننا في الوقت نفسه، نؤكد على أن نجاح تلك الانتخابات لا يتوقف على النواحي الإجرائية فحسب، بل أيضا على مشاركة فئات الشعب الأفغاني كافة، مما يقودنا للتأكيد من جديد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية لنجاح هذه العملية الانتخابية. ويتطلب ذلك إصلاح المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية الأفغانية، لتكون أداة لبسط الأمن في الأقاليم الأفغانية وخدمة المواطن الأفغاني وتخليصه من سيطرة زعماء الحرب. ونتفق في هذا الصدد مع ضرورة إبداء مزيد من العناية بالأولويات التي حددها الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره.

ويدرك وفد بلادي أهمية دور دول الجوار في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، ويشيد بالجهود المبذولة من جانب هذه الدول، وخاصة في مجال مكافحة تهريب المخدرات.

ونؤكد على ضرورة توفير الموارد والخبرات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لكي تضطلع بالولاية الموسعة التي أوكلت إليها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨). ونأمل في هذا الصدد، أن تقوم الدول المانحة بالوفاء بالتعهدات التي التزمت بها. كما ندعم توصية الممثل الخاص للأمين العام بضرورة توفير الموارد اللازمة لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء تنفيذ الولاية الموكلة إليها من أجل رفاهية الشعب الأفغاني الشقيق.

السيد بل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يرحب وفد بلدي بوجود وزيري خارجية أفغانستان وباكستان في قاعة المجلس. وأود أيضا أن أرحب بالسيد إيدي، الذي قدم إحاطته الإعلامية الأولى لمجلس الأمن منذ توليه مسؤولياته. وقد أنجز عملا مثيرا للإعجاب في غضون ثلاثة أشهر ونصف، مستجيبا بذلك للتوقعات منه، ويجب أن أشير إلى أنها توقعات كبيرة حقا. إن بلجيكا تحييه وتشجعه على المثابرة في هذا الاتجاه. وقد ظل بلدي يؤمن على الدوام بالدور المركزي للأمم المتحدة في توجيه الجهود الدولية وتنسيق أعمال حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين.

وإذ يؤيد وفد بلدي بالكامل البيان الذي أدلى به سفير فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية.

إن بلجيكا تتفق بشكل عام مع الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/434). والولاية المعززة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا للقرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) تظل صالحة بشكل كامل. ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد من أجل الاضطلاع بتلك الولاية والتصدي للأولويات المحددة في مؤتمر باريس.

ويرحب وفد بلدي بالإعلان عن فتح ستة مكاتب إقليمية جديدة للمقاطعات بحلول صيف ٢٠٠٩، على أن يتم تنفيذ المرحلة الأولى في مقاطعتي أوروزغان وبغلان. ويتسم وجود أكبر للأمم المتحدة في الحقيقة بالحيوية، ولكن حتى تكون القيمة المضافة لمنظمتنا فعالة بالكامل، يتعين تقديم أموال كافية من أجل كل من الموظفين والأمن. وقد ذكَّرنا السيد إيدي بذلك قبل لحظات قليلة.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما القائمة الواردة في الجزء ثالثا من التقرير (S/2008/434) التي تتضمن القضايا التي يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام بها. وطلبات توفير المزيد من الموظفين للانتخابات، ولدعم استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، ومن أجل فعالية المعونة، وإقامة المؤسسات، وتقديم المساعدة الإنسانية، هي الآن طلبات مشروعة جدا ولا بد من دعمها على النحو الأوفى.

وفيما يتصل بالتنظيم الداخلي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤيد بلجيكا كل إصلاح اقترحه السيد إيدي قد يمكنه من تنفيذ مسؤولياته على نحو أفضل. ويتعين أيضا تشجيع وضع إطار للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة لأفغانستان من أجل تحسين اتساق استجابة الأمم المتحدة وفعاليتها.

ويرحب وفدي أيضا بحضور السيد هولمز ويشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا بشأن الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى أفغانستان. وينبغي أن تمكننا خطة العمل الإنساني التي سوف تتبلور الآن من أن نعمل عملا أفضل لتلبية الاحتياجات الإنسانية، التي لا تزال حقيقية جدا. وتشاطره بلجيكا القلق فيما يتصل بارتفاع عدد الضحايا المدنيين، الذي يسببه الأشخاص الذين يعارضون الحكومة الأفغانية. ويظهر مرة أخرى الهجوم الانتحاري على السفارة الهندية يوم الاثنين في كابل ذلك بصورة مأساوية. وفي هذا الصدد، أتقدم بتعازي بلجيكا إلى أسر الضحايا ولحكومتي أفغانستان والهند.

ويرحب وفدي بمشاركة وزيري خارجية أفغانستان وباكستان في هذه المناقشة. وترى بلجيكا أن التعاون الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في عملية استقرار وتعمير أفغانستان. وكما صرح بالفعل الرئيس كرزاي والرئيس مشرف، يرتبط مصير البلدين ارتباطا وثيقا. وقد ذكرتنا الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية بذلك مرة أخرى. ولذلك، نشجع كابل وإسلام آباد على أن يبذلا قصارى جهدهما للتعاون عن كثب، وأيضا من حيث التعاون الاقتصادي. ويشجعنا ما استمعنا إليه اليوم في هذا الخصوص.

ومنذ شهر مضى، أكدت أفغانستان والمجتمع الدولي من جديد في باريس شراكتهما لتنفيذ اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية في أفغانستان بقيادة الأفغان. وترحب بلجيكا بتعهدات المعونة التي التزم بها المجتمع الدولي وبالتزام حكومة أفغانستان بمتابعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وفي إطار هذه المسؤولية المشتركة، يتسم التقدم بأهمية حاسمة لمكافحة الفساد والمخدرات وتعزيز نظام حكم رشيد وسيادة القانون. وتحسين حياة الأفغان رجالا ونساء، الذي ذكَّرنا الأمين العام والممثل الخاص بأنه هدفنا المشترك، يتوقف على ذلك.

وفي الختام، فقد أُعرب في باريس أيضا عن الرغبة في قيام الأمم المتحدة بدور أكبر من حيث التنسيق. وتتوفر لدى الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى رأسها الممثل الخاص السيد إيدي، النية والعزم على تحقيق توقعات المجتمع الدولي. ويتعين علينا أن نوفر لهم السبل والوسائل، البشرية والمالية الضرورية لذلك.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور وزير خارجية أفغانستان السيد سبانتا ووزير خارجية باكستان السيد قريشي وأرحب ببيانيهما. وأعرب عن الشكر أيضا للممثل الخاص للأمين العام السيد كاي إيدي ووكيل الأمين العام السيد جون هولمز على إحاطيتهما الإعلاميتين عصر اليوم.

وباسم الولايات المتحدة، أعرب عن الشكر للسيد إيدي الممثل الخاص للأمين العام ولموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الشاق الذي يقومون به وتفانيهم لتحسين حياة الشعب الأفغاني ومساعدة أفغانستان على النجاح. وفي مؤتمر باريس الذي عُقد مؤخرا، أكد من جديد الإعلان الختامي للرؤساء الثلاثة المشاركين الأمين العام ورئيس جمهورية فرنسا ورئيس جمهورية أفغانستان، الدعم القوي للدور الموسع الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لقيادة تنسيق الجهود المدنية الدولية، فضلا عن التنسيق بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

واليوم، أود أن أطرح أربع نقاط. أولا، يتعين علينا أن نشكل جبهة مشتركة ضد المتطرفين والإرهابيين قولا وعملا. ونشعر ببالغ القلق إزاء العنف المتزايد في باكستان وأفغانستان. وحسبما أوضح تقرير الأمين العام، سجل شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ أكبر عدد من حوادث الأمن في أفغانستان منذ الإطاحة بنظام طالبان في عام ٢٠٠١.

وتزداد تلك الهجمات تعقيدا وتنسيقا. لقد أصبح المتمردون والإرهابيون أكثر فعالية وجرأة، كما اتضح مؤخرا في الهجوم الجبان والمقيت على السفارة الهندية في كابل. ومن الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود لزيادة الأمن. بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الأمن، وأن يتبع أيضا نهجا واسع النطاق ومتسقا وشاملا يتضمن تحسين البنية التحتية، والاستثمار في مجال الزراعة وإيجاد أعمال جديدة. ومن الحيوي إحراز تقدم في جميع هذه المجالات لكي يتسنى تحقيق الاستقرار في أفغانستان في نهاية المطاف.

ثانيا، يتطلب إحراز النجاح في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان شراكة معززة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، وأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور حاسم. إن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية في باريس يعني أن زهاء ٨٠ من أصحاب المصلحة الدوليين يشاركون الآن في الجهود التي تقودها أفغانستان لتنفيذ خريطة طريق للأنشطة في ثلاثة مجالات رئيسية: الأمن؛ والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتحمل حكومة أفغانستان التزامات تجاه شعبها والمجتمع الدولي لتحرز تقدما في هذه المجالات، وتكافح الفساد والاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، وأن تبسط سيطرتها في أرجاء البلد، وتزيد قدرتها على خدمة شعب أفغانستان. ولا بد أن تعمل الحكومة على تنفيذ هذه الالتزامات لتبقى على ثقة الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

وتقع على مجتمع المانحين مسؤوليات تجاه أفغانستان لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في باريس وفي اجتماعات سابقة. وسوف تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور أساسي لضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر باريس. وتقف الولايات المتحدة موقفا ثابتا فيما يتعلق بالتزاماتها ومسؤولياتها في أفغانستان ومتابعة تلك الالتزامات والمسؤوليات. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يخاطر بخيبة أمل الأفغان في شركائهم الدوليين.

لقد التزمت البلدان التي اجتمعت في باريس بتقديم المزيد من الموارد وجعل مخصصات تلك الموارد أكثر شفافية، وقابلة للمساءلة وفعالة. ونرحب بأن جميع البلدان التزمت

بشراء المزيد من المشتريات محليا وبناء القدرة وضمان أن تصل مزايا التنمية إلى جميع المقاطعات بصورة منصفة.

ولكي تؤدي بعثة الأمم المتحدة ذلك الدور، ستحتاج إلى المزيد من الموارد لكي تتوفر الأدوات للممثل الخاص للأمين العام السيد إيدي ليؤدي مهمته، وأن تصل المعونة بالفعل إلى الشعب الأفغاني وأن تحصل البلدان المانحة على أكبر قيمة مضافة لمساهماتها. ونوافق على توصية الأمين العام بتوسيع وجود بعثة الأمم المتحدة في سائر أنحاء أفغانستان وذلك بفتح ستة مكاتب جديدة في المقاطعات في فترة الـ ١٢ شهرا القادمة. ونؤيد بقوة رغبة الممثل الخاص للأمين العام السيد إيدي في زيادة قدرة وفعالية البعثة في عدد من المجالات الرئيسية من خلال زيادة عدد الموظفين وإجراء تغييرات هيكلية تسمح باتباع نهج متكامل، ومن ثم ضمان تنسيق جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود الدولية تنسيقا صحيحا.

يمثل التنسيق الولاية والأولوية الرئيسيتين للبعثة، وتقع على البعثة مسؤولية التنسيق بين الجهود المدنية والجهود العسكرية، وبين الحكومة الأفغانية ومجتمع المانحين، وفي داخل مجتمع المانحين، وداخل أسرة الأمم المتحدة. ومن ثمّ، نؤيد ونشجع كل الجهود التي بذلها الممثل الخاص لتعزيز الدور التنسيقي الأساسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان كما نص على ذلك القرار ١٨٠٦.

ثالثا، نحن نتفق تماما مع استنتاج السيد إيدي بأن الانتخابات ذات أولوية أساسية وهي عمل هام للتقدم الديمقراطي في أفغانستان. وإن لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية هي الهيئة التنسيقية الأساسية للانتخابات الرئاسية والإقليمية المزمع إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠٠٩ والانتخابات النيابية في صيف عام ٢٠١٠. ونناشد السيد إيدي العمل على نحو وثيق مع الحكومة الأفغانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمضي قدماً في تسجيل الناخبين واعتماد قوانين انتخابية جديدة.

رابعا، على جيران أفغانستان أن يضطلعوا بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لضبط حدودها. ويركز القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) على دور بعثة الأمم المتحدة في دعم التعاون الإقليمي، والممثل الخاص ناشط في هذا المجال. إن أفغانستان المستقرة يمكن أن تكون جسرا أرضيا يخلق منطقة اقتصادية تتكون من وسط آسيا وجنوب آسيا وجنوب غرب آسيا. وينبغي ألاّ تستخدم أفغانستان ساحة قتال جيوسياسي وندعو جيران أفغانستان إلى عدم تسليح وتمويل المتمردين أو السماح لهم بالعمل من أراضيهم.

واليوم، أريد أن أؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الثابت تجاه شعب أفغانستان. وسوف تواصل الولايات المتحدة العمل على نحو وثيق مع شركائنا بشأن هذه المسائل حتى يتمكن شعب أفغانستان من العيش في استقرار ورخاء وديمقراطية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إننا أيضا نود أن نتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد كاي إيدي، على تقديم التقرير الخاص للأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ونتقدم بالشكر كذلك لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الوضع الإنساني في أفغانستان.

إن جنوب أفريقيا ترحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر الدولي المعني بتقديم الدعم لأفغانستان المعقود في باريس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكان هذا الاجتماع خطوة أخرى هامة في تعزيز الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

ويسعدنا أن مؤتمر باريس قد نتجت عنه تعهدات بتقديم مساعدة دولية تصل إلى حوالي ٢٠ بليون دولار. ويحدونا الأمل في أن تترجم هذه التعهدات إلى التزامات فعلية وأن تحدث فرقا في تحسين حياة الشعب الأفغاني.

إن وفد بلدي يواصل دعم الدور المركزي والحيادي لبعثة الأمم المتحدة تحت قيادة الممثل الخاص السيد إيدي في قيادة تنسيق الجهود الدولية وفي التنسيق بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. ونؤيد بصورة إضافية تعزيز قدرات البعثة التنسيقية لتمكين البعثة ذاتها من إحداث فرق كبير في الميدان.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها لتنفيذ الاتفاق الخاص مع أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية تحت ملكية شعب أفغانستان. ونتفق مع النتيجة التي توصل إليها الأمين العام وهي أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سوف يتطلب دعما قويا من المجتمع الدولي. ويؤيد وفد بلدي اتخاذ نهج مشترك يدمج الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

وفي حين أن الشراكة بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي تستمر في تعزيز قوتها، يظل الخطر الإرهابي المتواصل من التمرد والأنشطة الإرهابية يشكل التحدي الرئيسي للجهود المبذولة لبناء دولة أفغانستان واستقرارها.

وتعرب جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء الهجمات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت المدنيين والأطفال والدبلوماسيين الأبرياء، وكذلك أي محاولة لزعزعة الاستقرار في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحكم والتنمية في أفغانستان. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بزيارة ممثل الأمين العام الخاص المثمرة لكل من إيران وباكستان. وإننا نؤيد القيام بزيارات مماثلة في المستقبل ترمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي لإقامة أفغانستان المستقرة والمزدهرة.

وأخيرا، نود أن نتقدم بالشكر إلى الوفد الإيطالي لإعداد مشروع بيان رئاسي بشأن أفغانستان. وجنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل مع الوفود الأخرى لضمان اعتماده في وقت مبكر.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): إن وفد الصين يود أن يتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد إيدي، على إحاطته الإعلامية. ونود أن نتقدم بالشكر أيضا لوكيل الأمين العام، السيد هولمز، على إحاطته الإعلامية. ويرحب وفد الصين بوجود وزيري الشؤون الخارجية لأفغانستان وباكستان ونشكرهما على البيانين الذين أدليا بهما.

ويسعد الصين أن تحيط علما بأن مؤتمر باريس قد جمع مبلغ ٢٠ بليون دولار لأفغانستان، الأمر الذي يظهر مرة أخرى الدعم القوي للمجتمع الدولي لاستتباب السلام وإعادة إعمار هذا البلد. ونرحب باستراتيجية التنمية الوطنية التي وضعتها أفغانستان ونؤيد الدور المحوري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في تنسيق جهود المساعدة التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان بموجب الأحكام ذات الصلة من القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وفي الوقت الحالي، ما زالت الحكومة الأفغانية تواجه تحديات هائلة تتسم بتدهور الحالة الأمنية في هذا البلد وزيادة في الأعمال الإرهابية وحوادث العنف. وتشعر الصين بالصدمة من الهجوم الانتحاري على السفارة الهندية في كابل في ٧ تموز/يوليه. ونود أن نعرب عن مواساتنا للضحايا وأسرهم. وتدين الصين كل الأعمال الإرهابية بكل أشكالها.

إننا نطلب من المجتمع الدولي تعزيز مساعدته لأفغانستان لمساعدة هذا البلد على مواجهة هذه التحديات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لحكومة أفغانستان، وهي تعمل مع المجتمع الدولي، ألاّ تدخر جهدا في حسم المسألة الأمنية. وتدعو الصين جميع المجموعات الإثنية وجميع الفصائل في أفغانستان إلى أن تضع مصلحة الوطن والشعب قبل كل شيء، وأن ترعى وتمارس ثقافة المصالحة وصون وتعزيز سلطة الحكومة المركزية في أفغانستان.

إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تضطلع بدور هام في صون الأمن والاستقرار في أفغانستان. ونحن نقدر جهودها في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يقلقنا أن العمليات العسكرية المرتبطة بالقوة الدولية تسبب وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ونعتقد أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم مزيدا من الموارد لمساعدة أفغانستان في تعزيز قواتها العسكرية وقوات الشرطة كي يمكن أن تقوم بصورة مستقلة وفي أقرب وقت ممكن بتولي المسؤولية عن صيانة الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

ثانيا، إن المفتاح لتحقيق السلام الطويل الأجل والاستقرار في أفغانستان يكمن في الإسراع في النمو الاقتصادي وتحسين معيشة شعبها. وتقدر الصين تقديرا كبيرا أن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية تؤكد بشكل خاص على تخفيف الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تعزيز جهوده لمساعدة أفغانستان على تنفيذ هذه الاستراتيجية حتى يتمكن الشعب الأفغاني من رؤية ثمار التنمية ويتمتع بها، وهكذا يعيد ترسيخ ثقته في الآفاق المستقبلية لهذا البلد.

ثالثا، ينبغي أن يُولى بناء القدرات الأولوية في عملية إعادة إعمار أفغانستان. فالموارد البشرية عامل رئيسي في التنمية الوطنية. وينبغي أن تستثمر الحكومة الأفغانية في إنشاء فريق من الموظفين المدنيين على جانب كبير من المقدرة. وينبغي للمجتمع الدولي في تقديمه للمساعدات المادية واسعة النطاق لأفغانستان أن يركز على تدريب الأفراد في جميع المجالات وعلى تعزيز بناء القدرات في هذا البلد.

ومن الآمال التي يتشاطرها المجتمع الدولي أن يرى تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وهو هدف نعمل جميعا من أجله. والصين بصفتها جارة صديقة لأفغانستان تعلق أهمية كبيرة على استقرار ذلك البلد وتنميته. وقد تعهدت الصين مرة ثانية هذا العام في مؤتمر باريس بتقديم منحة قدرها ٥٠ مليون يوان لأفغانستان. وسنواصل تقديم المساعدة لأفغانستان في حدود قدراتنا.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لوزيري خارجية أفغانستان وباكستان، السيد رانجين دادفر سبانتا والسيد شاه محمود قريشي، على التوالي، لحضورهما والبيانين اللذين أدليا بهما هنا اليوم.

كما أود أن أعرب عن امتناني للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

إن أخطر مشكلة تواجه أفغانستان في الوقت الراهن هي انعدام الأمن، كما اتضح بجلاء منذ بضعة أيام فحسب بفعل الهجوم الانتحاري البشع على السفارة الهندية في كابل، وكما أكدت الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم. وقد شددت بنما من حيث المبدأ دائما على الدور الذي يجب أن تؤديه بلدان المنطقة المعنية في حل الصراعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الهند وباكستان وجيران أفغانستان

الآخرون في هذا الصدد. فقد أدركت تلك البلدان أن استقرار أفغانستان ليس في مصلحة ذلك البلد نفسه فحسب، بل في مصلحة المنطقة برمتها. غير أننا نرى أن القيام بعمل أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي يتطلب أن تنظر تلك البلدان إلى الدعم الذي تقدمه لجارتها ليس في سياق السباق على النفوذ أو التنافس الإقليمي، بل باعتباره جهدا سيعود بالفائدة على الجميع.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، نؤيد توصياته ونشدد على جانبين بالتحديد. أولهما مسؤولية القادة الأفغان عن توجيه إعادة الإعمار في بلدهم على نحو يتسم بالمسؤولية والشمول. وقد أحرزوا تقدما هاما، كما استمعنا اليوم، ولكن الفساد والإفلات من العقاب المتفشيين في مختلف قطاعات الحكومة لهما أثر مدمر على جهود العاملين على إعادة بناء البلد كما يقوّضان الدعم الشعبي لهذه الجهود. ويحول الفساد والإفلات من العقاب بين المجتمع الأفغاني وبين التمتع بعوائد السلام ويزيدان شعوره بالإحباط إزاء هذه الحالة. ولا بد من حل هذه المسائل بإحساس متجدد بأهميتها الملحة.

الجانب الآخر هو ضرورة أن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه الراسخ تجاه أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بالضرر الذي تحدثه الجماعات المتطرفة في محاولتها تعطيل مسيرة التقدم نحو الديمقراطية وإقامة المؤسسات. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف المبذولة في الآونة الأخيرة وبالتحسينات التي أدخلتها في الميدان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية فيما يتصل بالاتفاق المتعلق بأفغانستان. ولكن المهمة معقدة، والعوائق المتبقية كبيرة.

ويجب أن يتصدى المجتمع الدولي للمشاكل في أفغانستان على نحو متوازن وشامل، مع ضمان عدم التضحية بحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لأهداف قصيرة الأجل أو لفرض حلول متعجلة قد تبدو لوهلة أهم من حقيقتها. ونرجو أن تتجلى في إعادة هيكلة البعثة تلك الضرورات، التي سلط الضوء على بعضها اليوم الممثل الخاص إيدي. ولا بد من أن نكفل للبعثة جميع الموارد والوسائل الضرورية لتعزيز قدرتها على تنسيق المهمة الشاقة لإعادة بناء أفغانستان.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوزيري خارجية أفغانستان وباكستان، ونعرب عن امتناننا لحضور السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وللإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت أفغانستان، ذلك البلد المحاط بالتلال والجبال، مسرحا للتغير السياسي الفجائي، الذي كان مردّه دائما إلى الحرب وأعمال العنف. ولا يقدم تاريخها الذي يرجع إلى قرون طويلة أي تفسير لهذه الحالة؛ بل على العكس من ذلك تماما. ويواجه الأفغان والمجتمع الدولي والأمم المتحدة في الوقت الراهن حالة من أعقد الحالات قيد نظرنا. ولم تشيد بعد في ذلك البلد الدعائم الأساسية الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهي السعي من أجل السلام والاستقرار، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وليست هذه الحالة غير مسبوقة أو حكرا على أفغانستان. فمن الشائع جدا، بل ربما كانت هي القاعدة في واقع الأمر، أن تعاني البلدان الخارجة من صراعات مسلحة انتكاسات خطيرة في تنميتها الاقتصادية وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. غير أن تلك المتلازمة في حالة أفغانستان وبعض البلدان الأفريقية تبدو حادة بنوع خاص. فأفغانستان

متورطة في حلقة مفرغة يولّد فيها انعدام الأمن مزيدا من العنف الخانق للاستثمار الأجنبي ولتنمية المؤسسات الديمقراطية، وهذا بدوره يشجع على المزيد من الاقتتال والانتهاكات لحقوق الإنسان.

وتقتضي هذه العملية منا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المشكلة الخطيرة التي تمثلها زراعة وتجهيز محاصيل المخدرات، بكل ما يترتب عليها من تداعيات. والبعد الإقليمي للصراع عامل آخر يُعقِّد الاستجابة ويزيد في تفاقم الخطر المحدق بالسلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمسألة المخدرات، ارتفع نصيب أفغانستان من الإنتاج العالمي من الأفيون من ١١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٩٣ في المائة في الوقت الحالي. وتشير التقديرات إلى أن الاتجار بالمخدرات يمثل نصف الناتج القومي الإجمالي لأفغانستان، وأن واحدا من بين كل سبعة أفغان متورط في أنشطة الاتجار بالأفيون. وتعكس هذه الحقائق والأرقام حجم المشكلة، ولكن خطورة الحالة قد تُفهم بشكل أفضل حين نفكر في أن جماعات المتمردين، وتتمثل في الطالبان في هذه الحالة، تتلقى كما في المناطق الأخرى معظم دخلها من هذه الأنشطة غير القانونية، التي تزودها بالموارد الضرورية لتجنيد المواطنين الذين لا يجدون عملا ويفتقرون إلى جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى اللازمة لإعالة أنفسهم.

ومن العوامل الأخرى التي تزيد الحالة تفاقما أن ٣٠٠ ٠٠٠ شاب ينضمون إلى القطاع السكاني النشط اقتصاديا في كل عام. إنهم، كجزء من قوة العمل غير الماهرة، يفتقرون إلى الأدوات والمهارات اللازمة لتمكينهم من تدبير مستقبلهم بأنفسهم. وهؤلاء الشباب فريسة سهلة أمام المتشددين.

إننا نؤمن بأنه يمكن تغيير هذه الحلقة المفرغة السيئة إلى بيئة إيجابية. وهذا يتطلب نهجا شموليا تُقرن فيه الحرب الدائرة الحاسمة بلا شك ضد المتمردين بخلق فرص العمل وفرص ممارسة النشاط الاقتصادي. وإن استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، التي أقرتها الحكومة والمجتمع الدولي، والتي ترتكز على ”اتفاق أفغانستان“، تقدم خريطة طريق جيدة لبلوغ تلك الغاية إذا ظل التقدم يحرز في آن واحد في كل المسارات، لا سيما في المناطق التي تتيح بأسرع وقت ممكن الفرص الاقتصادية وفرص العمل للناس.

كما أن الشعب الأفغاني يجب أن يؤدي دورا مركزيا بصورة متزايدة في تكوين مستقبله. وثمة أسباب للافتقاد بأن التصاعد في العنف مرتبط بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠. لذلك يجب أن تواكب الانتخابات إجراءات تيسر تحقيق وعد الديمقراطية بتحقيق تحسين في الحياة اليومية للشعب الأفغاني. وإننا ندعم إجراء تلك الانتخابات.

يوضح تقرير الأمين العام توضيحا جيدا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) تضطلع بدور مهم جدا في كل مراحل هذه العملية. ولكفالة أن تؤدي بعثة أفغانستان ذلك الدور فإنها يجب تقويتها – من حيث النوعية والكمية وتخصص الموارد البشرية، وكذلك من حيث العُدُد والموارد من مختلف الأنواع. وإننا نثنّي على تقرير الأمين العام ويحدونا الأمل بأن يترجم إلى أعمال على صعيد الممارسة.

أخيرا، ترى كوستاريكا أنه بغية تحقيق كل ما سردتُه – ولو تدريجيا ولكن بالتتابع والاستدامة – فإن التعهدات المقطوعة في مؤتمر باريس في ١٢ حزيران/يونيه يجب ألا تتحول إلى وعود خاوية: مبلغ الـ ٢٠ بليون دولار

الذي تم التعهد به يجب صرفه تمشيا مع الاحتياجات المعرب عنها والخطط المرسومة. وإن المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة في هذا الشأن – أولا وقبل كل شيء الحكومة الأفغانية – يجب أن يفعلوا ذلك بكفاءة وشفافية. ومن شأن الإنجاز الواضح للأهداف المقترحة في الاستراتيجية والمذكورة في تقرير الأمين العام والتحقيق السريع لبعض النتائج المحددة أن يساعدا في تصحيح مسار أفغانستان وإنقاذها من الحلقة المفرغة وإعادتها إلى الدرب الذي يمكن فيه لكل إنجاز أن يحسّن من فرص تحقيق الإنجاز التالي.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين فأشكر السيد كاي عيد، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، ووكيل الأمين العام جون هولمس، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يرحب وفدي بحرارة بحضور معالي السيد رنجين ددفار اسبنتا، وزير خارجية أفغانستان، ومعالي السيد مخدوم شاه محمد قريشي، وزير خارجية باكستان، في هذه المناقشة. إننا نشكرهما على بيانيهما المهمين جدا.

منذ اتفاق بون لعام ٢٠٠١ وأفغانستان ظلت تعتبر نموذجا للدولة التي نهضت من براثن الصراع. فقد أحرزت في غضون سنوات قليلة تقدما طيبا في شتى القطاعات. أما الآن، فإن ما أنجزته أفغانستان بدأ يتعرض للتآكل بسبب تحديات خطيرة يواجهها البلد في أمنه واستقراره. وإن الخوف من الانزلاق إلى حالة الصراع يتزايد مع ازدياد شدة أنشطة المتمردين. وإن أحدث الهجمات بالقنابل في كابل تبرز الحاجة الملحة للتصدي للتحديات الأمنية.

التدابير العسكرية تظل حاسمة في الرد على الهجمات المتزايدة من المتمردين. وإن دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية كان محوريا في مساعدة الحكومة الأفغانية على التصدي لتلك التحديات. لكن التدابير العسكرية ليست الأداة الوحيدة لتحقيق السلام والاستقرار. ومع استمرار المتمردين في التعويل على الهجمات المتباينة، يصبح اعتماد رد عسكري كامل النطاق أكثر صعوبة.

الحالة في أفغانستان يجب التعامل معها بواسطة استراتيجية شاملة تضم أركان الأمن والحكم وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. لذلك تعلق إندونيسيا أهمية عظمى على استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، التي توفر خريطة طريق لإجراءات شاملة أثناء السنوات الخمس التالية.

عملية المصالحة التي يقودها الأفغان ستظل مطلوبة لتحقيق سلام مستدام. فالمصالحة الشاملة للجميع تتطلب من كل الأطراف المعنية أن تنبذ العنف وأن تحترم العدالة والمساواة والحرية والتسامح وأن تشجع على التشاور. كما أن معالجة اقتصاد المخدرات تبقى مسألة ملحة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا باستدامة التمرد.

إن اشتداد الصراع في أفغانستان، مع زيادة حدة آثاره بالكوارث الطبيعية، تسبب في ظهور تحديات إنسانية متعددة، حسبما وصفها وكيل الأمين العام هولمس. وفيما يتعلق بتمويل المساعدة الإنسانية، تقوم حاجة ماسة إلى تخصيص موارد أكثر للوفاء بالمتطلبات الطارئة لملايين الناس المستضعفين. وإن قيام الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير التابعة للأمم المتحدة بتعبئة الموارد يعتبر جهدا حميدا.

ومع استمرار الهجمات على الإمدادات الإنسانية تصبح حماية العناصر الفاعلة في الميدان الإنساني وعملها حاسمة الأهمية. إن تلك الهجمات تمثل خرقا سافرا للقانون الإنساني الدولي. وإن وفدي يشجب بقوة تلك الهجمات، لأنها لا تعرض للخطر أرواح العاملين في الميدان الإنساني

فحسب، وإنما تزج بالشعب الأفغاني في أوضاع أكثر صعوبة.

التعاون الإقليمي يظل محتفظا بأهميته في تعزيز المشاركة الأفغانية في الديناميات الإقليمية وقدرة أفغانستان على معالجة المشاكل عبر الوطنية. وإن الشراكات الثنائية بين أفغانستان والدول المجاورة في مواجهة التحديات الأمنية وفي إيجاد الحلول المقبولة لدى الجميع للمشاكل الإنسانية تتسم أيضا بأهمية قصوى.

ويولي وفدي أهمية عليا أيضا لمؤتمر باريس المعني بأفغانستان، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي لم يسفر عن ٢٠ بليون دولار فحسب على شكل تعهدات، وإنما أكد أيضا على ”اتفاق أفغانستان“ وأيد استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية. ويحدونا الأمل أن يتسم صرف التعهدات بالسرعة وأن يتم التنفيذ بفعالية وكفاءة.

في الحالة الراهنة في أفغانستان يصبح دور ومساهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإن الدعم الذي تقدمه من باب المساعي الحميدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، في تنفيذ برامج المصالحة التي يقودها الأفغان، يظل يكتسي الأهمية. وإن المساعدة التي تقدمها البعثة لمفوضية الانتخابات الأفغانية المستقلة لكفالة إجراء انتخابات حرة وعادلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ستكون حاسمة الأهمية في توطيد الديمقراطية في أفغانستان.

أخيرا، تود إندونيسيا أن تؤكد دعمها التام للبعثة ولعملها، ولمساهمتها في أفغانستان السلمية الديمقراطية المزدهرة.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي في البداية أن يرحب بمعالي وزيري خارجية أفغانستان وباكستان وأن يشكرهما على بيانيهما. كما نود أن نشكر السيد كاي عيد، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، والسيد جون هولمس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين إلى أقصى حد عن الحالة في أفغانستان.

نلاحظ أن الحالة ليس ميؤوسا منها، لا سيما بعد الأمل المتجدد عقب مؤتمر باريس في ١٢ حزيران/يونيه، الذي أرسى أسس شراكة سياسية ومالية بين أفغانستان والمجتمع الدولي صوب تعمير البلد، استنادا إلى استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية. وفي المؤتمر، أعلن عن تبرعات بحوالي ٢٠ بليون دولار، بما في ذلك تقديم الدعم للتحضير للانتخابات التي ستنظم في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مما يشهد على الالتزام التام من جانب المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة الأفغانية على متابعة جهود الإعمار والتنمية التي تبذل منذ عام ٢٠٠١.

وبالرغم من تلك الحقيقة الملموسة لا تزال توجد لسوء الحظ تحديات، حيث يواجه البلد صعوبات كثيرة، من قبيل الوضع الأمني، كما يذكّرنا بذلك مرة أخرى الهجوم الأخير على السفارة الهندية في كابل. وإننا ندين بشدة ذلك الهجوم.

وعلى الصعيد السياسي، يشدد إعلان باريس على أهمية عقد انتخابات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من أجل توطيد الديمقراطية في أفغانستان. ويدعو الإعلان أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي يجب أن يضمن، بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد انتخابات حرة ونزيهة وآمنة. ويشجعنا ما تبديه الحكومة الأفغانية من تصميم قوي على إجراء حوار بنّاء مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجماعات المهمشة، ليس من أجل تعزيز السلام فحسب،

بل أيضا للسعي من أجل مشاركة الجميع في إقامة مجتمع متعدد وديمقراطي.

لا تكاد توجد أي ضرورة للإشارة إلى الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به البلدان المجاورة لأفغانستان، في سياق التعاون الإقليمي وحسن الجوار، في مساعدة الحكومة الأفغانية على تنفيذ سياستها في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني تنفيذا ناجحا.

وعلى صعيد المؤسسات، اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات للاستفادة من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، ولا سيما عن طريق تحسين أداء الإدارة العامة، والحكم المحلي، والنظام القضائي، والشرطة، ومؤسسات إنفاذ القانون.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، نرحب بتصميم الحكومة الأفغانية على التركيز على قطاعي الزراعة والطاقة لتحفيز التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق إشراك القطاع الخاص وتعزيز نموه بتهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار وإيجاد فرص العمل. ويمكن أن تنجح هذه الجهود، ولا سيما إذا حظيت بدعم المجتمع الدولي، الذي يلتزم بتوفير المزيد من الإعانات المالية الأكثر تنسيقا والتي يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل لتعزيز القدرات الإدارية فيما يتعلق بالميزانية الوطنية ومؤسسات الدولة بشكل مستدام.

كما يجب أن نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، ولا سيما خلال هذه الأوقات التي تشهد أزمة في الغذاء. ونرحب بالتدابير الوقائية التي تم اتخاذها بالفعل وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة للاحتياجات الطارئة التي يعبّر عنها السكان الأفغان.

سأختتم بياني بالإشادة بالشعب الأفغاني، الذي يستحق دعمنا الكامل لتصميمه على الكفاح من أجل بقائه داخل دولة قوية وآمنة يسود فيها حكم القانون.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير خارجية أفغانستان، السيد سبانتا، ووزير خارجية باكستان، السيد قريشي، في جلسة اليوم. ونشكر السيد إيدي على إحاطته بشأن الحالة في أفغانستان وعلى تقديمه تقرير الأمين العام. ونعرب عن امتناننا للسيد هولمز على إحاطته الشاملة بشأن الوضع الإنساني في أفغانستان.

ونؤيد العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة. إننا ندرس بعناية توصيات الأمين العام بشأن تعزيز إمكانيات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتوسيع نطاق وجودها في الميدان. ونتوقع أن تقدم الأمانة العامة حسابات مالية مفصلة مع التعليلات اللازمة.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التدهور المستمر في الوضع العسكري والسياسي في أفغانستان الذي تسببت فيه الأنشطة الإرهابية لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وكان أحدث مثال على تلك الأنشطة الإجرامية تفجير السفارة الهندية في كابل. إن تلك الأعمال تقوض الأسس الهشة للدولة الأفغانية وتعرقل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وفي ذلك الخصوص، نود أن نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى مواصلة الصراع الذي لا هوادة فيه ضد المتمردين، على أنه لا يمكننا أن نسمح بالمحاولات التي تهدف إلى إنهاء نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن ضد الأفراد والكيانات المتورطين مع تنظيم القاعدة وحركة الطالبان.

ولا يخفى علينا أن أنشطة الإرهابيين تغذيها بصورة غالبة تجارة المخدرات. ولسوء الحظ لم تتمكن بعد الحكومة الأفغانية والوجود العسكري الدولي في البلد من كبح نمو إنتاج المخدرات. ولذلك من الضروري تعبئة الجهود المشتركة لتكوين الأحزمة الأمنية اللازمة لمكافحة المخدرات،

التي تمكننا من تضييق الخناق على تجارة المخدرات. ولحرمان تجارة المخدرات والإرهابيين من القاعدة المالية التي تدعمهم، من المهم للغاية إضافة أحزمة أمنية مالية، وهي المبادرة التي قدمتها روسيا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ في مؤتمر القمة لمنظمة شنغهاي للتعاون المعقود في بيشكيك.

كما يجب أن نستخدم على نحو كامل إمكانات المنظمات الإقليمية التي أثبتت فعاليتها في العمل في هذا المجال، ولا سيما منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وفي الوقت الحالي، تتمثل الآلية الفعالة للغاية التي تعمل على تعزيز الجهود الدولية لوقف تدفق المخدرات الأفغانية في مبادرة منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمكافحة المخدرات المعروفة باسم ”عملية القناة“. وفي عام ٢٠٠٧ وحده، تمت مصادرة ما يزيد على ٢٨ طنا من المخدرات والسلائف الكيميائية. وتحظى تلك العملية بمشاركة نشطة من ممثلين من روسيا والدول الأخرى الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والصين وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وانضم زملاؤنا الأفغان إلى هذه العملية في عام ٢٠٠٧.

ونعتقد أنه من الضروري أن نطور تفاعلا عمليا بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب وأعمال مكافحة المخدرات، يمكن أن يساعد على تعزيز الجهود التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وتم تسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين هاتين المنظمتين في أفغانستان عن طريق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في بوخارست بشأن تنظيم عبور الشحنات غير العسكرية، التي تحتاجها القوة الدولية للمساعدة الأمنية على طول الطريق الشمالي، داخل روسيا وبلدان وسط آسيا.

ومما يثير الانزعاج أنه نتيجة للعمليات التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يزداد حاليا حجم الإصابات بين المدنيين في أفغانستان، التي يقع أكثرها نتيجة للضربات الجوية الخاطئة. ونشدد على ضرورة وضع حد للأضرار التي تلحق بالسكان المدنيين. وبالإضافة إلى الجانب الإنساني، تُستغل هذه الحوادث من جانب حركة الطالبان والقوى المتطرفة الأخرى التي تسعى لتقويض عملية تحقيق الاستقرار في البلد.

ونرحب بالزيارة الأخيرة لأفغانستان التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي. ونشاطرها هنا القلق إزاء موت الأطفال واستخدام المقاتلين دون السن القانونية من جانب الجماعات المناهضة للحكومة. ويجب أن نضمن حقوق الأطفال المحتجزين في السجون، بمن فيهم المحتجزون تحت سيطرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والمتهمون بالتورط مع جماعات المتمردين.

ولا يمكن التوصل إلى التسوية الفعالة للوضع في أفغانستان والتصدي الحكومي الفعال للمشاكل الخطيرة إلا عن طريق تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، ومنح كابل حرية أكبر في معالجة المشاكل الداخلية في أفغانستان. ومن الأمور الأكثر أهمية في ذلك الصدد إنشاء قوات مسلحة وطنية جاهزة للقتال بصورة حقيقية، ووكالات لإنفاذ القانون مجهزة بالأسلحة الحديثة. وبطبيعة الحال، من الضروري تقديم الدعم الهام من جانب المجتمع الدولي إلى القوات الحكومية الأفغانية لحل تلك المسائل الأساسية.

وفي ذلك السياق، تحظى النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر باريس لدعم أفغانستان، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، بأهمية بالغة. وقد شاركت روسيا بنشاط في أعمال

ذلك المنتدى. وأكدنا على التزامنا بعملية تحقيق الاستقرار في أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة على معالجة مسائل الأمن ومكافحة خطر المخدرات.

إن التمكين من نقل البضائع غير العسكرية المتجهة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية عبر أراضي روسيا، وإلغاء الديون الأفغانية الكبيرة والمشاركة في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي، تمثل إسهام روسيا العملي الهام في عملية تحديد أفغانستان.

وفي هذه الأوقات الصعبة، نحن على استعداد لتقديم الدعم للشعب الأفغاني بدون مقابل. وفيما يتعلق بالنداء الذي أطلقته أفغانستان، فقد وجه رئيس الاتحاد الروسي تعليماته لحكومتنا بالتعجيل بتقديم ١٥ ٠٠٠ طن من القمح باعتبارها مساعدة إنسانية. وفضلا عن ذلك، تعتزم روسيا خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ استثمار ٤ ملايين دولار في الصندوق الائتماني المتعدد الأطراف لإعادة بناء أفغانستان. وفي سياق الجهود الدولية العامة، نتوقع أن يساعد دعم روسيا على تحول أفغانستان إلى بلد مستقل مزدهر ومتحرر من إرثه المتعلق بالإرهاب والمخدرات.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ترحيبنا الحار بوجود وزيري خارجية أفغانستان وباكستان في مناقشة اليوم. إن وجودهما هنا مهم للغاية سواء من الناحية الرمزية أو بسبب أهمية فحوى ما قدماه لنا حول القضايا المعروضة علينا. وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بالسيد كاي إيدي، بعد مرور ثلاثة أشهر على توليه مهام الممثل الخاص للأمين العام، وللسيد جون هولمز بعد زيارته المهمة لأفغانستان.

وقبل أن أعلق على موضوع المناقشة، أود أن أكرر تأكيد الإعراب عن جزعنا العميق إزاء الهجوم التفجيري على السفارة الهندية في كابل في ٦ تموز/يوليه. كما أننا نعرب عن شعورنا بالصدمة إزاء الهجمات التي نفذت في باكستان قبل ذلك التفجير بيوم واحد وفي نفس اليوم. وقد أكد وزير خارجيتنا، السيد ميليباند، بكل وضوح إدانتنا الشديدة لجميع تلك الهجمات.

إن المملكة المتحدة ترحب بالتقرير الخاص للأمين العام (S/2008/434) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان استجابة لمؤتمر باريس، المعقود في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ونحن ممتنون لحكومة فرنسا على عقد ذلك المؤتمر الناجح الذي كان فرصة مؤاتية وطيبة لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

إنني أعتقد أن تقدما كبيرا قد تحقق في أفغانستان منذ العام ٢٠٠١. وعلينا أن نتذكر ذلك بينما نتصدى للتحديات الجسيمة التي ما زالت تواجهنا. ولا يوجد بيننا من يشعر بالتراخي إزاء حجم المهام الماثلة أمامنا، ولكن ينبغي لنا أن نعتز بما أنجزناه حتى الآن.

ولا ينبغي لنا أن نقلل من شأن الخطر المحدق. إن انعدام الأمن في أفغانستان كما أظهرت الهجمات الإرهابية في نهاية الأسبوع الماضي بوضوح مأساوي، يؤثر مباشرة على سكان البلد وعلى المنطقة عامة. وتقع علينا مسؤولية جماعية إزاء شعب أفغانستان، ولنا مصلحة مشتركة في مواجهة الساعين إلى تقويض الديمقراطية وخدمة مصالحهم من خلال العنف والتعصب والتطرف. وتقع هذه المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي وعلى عاتق حكومات المنطقة على حد سواء. وإذ نعمل بالشراكة مع حكومة أفغانستان، فإننا نحثها على اتخاذ إجراءات حاسمة مبكرة لتحسين المساءلة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي، لكي نتمكن من بناء الثقة لدى الأفغان العاديين. إننا نريد أن نرى تقدما مبكرا وملموسا في تحسين حياة الشعب الأفغاني من خلال تحسين الأمن والحكم وتعزيز الازدهار.

وتوفير قيادة قوية من جانب الأمم المتحدة أمر أساسي إذا كان لنا أن نواصل إحراز مزيد من التقدم. ونعرب عن تأييدنا الكامل لدعوة التقرير الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء أن تدعم بعثة الأمم المتحدة المعززة. وإننا لنحيي السيد كاي إيدي على الطريقة التي جدد بها نشاط البعثة منذ تعيينه في آذار/مارس. وندعم دعما كاملا ما يقوم به لتمكين بعثة الأمم المتحدة بوصفها منظمة، ولتمكين دور الممثل الخاص. وفي مؤتمر باريس، وافق المجتمع الدولي على ضرورة أن نقوم بكل ما نستطيع لدعم البعثة في تحقيق أهدافها النهائية في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يدعم تلك الأقوال بالأفعال بدعم المبادرات الرامية إلى زيادة فعالية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ونؤيد بصفة خاصة مقترحات والتزامات التقرير بزيادة موظفي البعثة، وتوسيع ميدان وجودها وإجراء التغييرات الهيكلية عليها. ولا بد لنا من ضمان التنفيذ العاجل لتلك التغييرات بغية تسهيل تقديم الخدمات في كل المجالات، وبشكل خاص فيما يتعلق بالحكم، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، وزيادة فعالية المساعدة والتصدي للتحديات وتحسين التنسيق في أعمال الأمم المتحدة. ولن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بذلك بدون مدها بالموارد الملائمة.

إننا ندعم الأولويات المحددة في التقرير، بما فيها مواجهة الشواغل الأمنية، ودعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، وبناء جهاز الحكم والمؤسسات، ومكافحة الفساد، والتعاون الإقليمي. كما أننا نرحب بالتركيز على الانتخابات ونوافق على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة للإعداد للانتخابات في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وضمان سيرها بطريقة مرضية.

كما أننا نؤيد الأولوية التي يوليها التقرير للحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الدلائل على العلاقة بين تجارة المخدرات والتمرد والجريمة في إطارها الأوسع. ومن الأساسي أن تكون جهود مكافحة المخدرات معممة في كل سياسات حكومة أفغانستان ومدعومة من جانب المجتمع الدولي.

وتمثل دعوة الأمين العام لتركيز جهودنا الجماعية على هدف تحسين حياة الشعب الأفغاني تذكيرا هاما بالسبب في انشغال المجتمع الدولي بأفغانستان هذا الانشغال الشديد. وستواصل المملكة المتحدة أداء دورها كاملا في تحقيق هذا الهدف، من خلال الشراكة مع حكومة أفغانستان، وجيران أفغانستان، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بوجود معالي السيد رانجين ظفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان، ومعالي السيد مخدوم شاه قريشي، وزير خارجية باكستان، وأشكرهما على بيانيهما. كما أود أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ولتلك التي قدمها السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

وتؤيد كرواتيا بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أركز في بياني على بعض القضايا الأساسية.

وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أتقدم بالتعازي لحكومتي أفغانستان والهند، وإلى أسر ضحايا الهجوم الإرهابي البغيض والمروع على السفارة الهندية في كابل.

لقد أكد المجتمع الدولي من جديد، في مؤتمر باريس، على التزامه بالعمل، بتعاون وثيق وفي ظل قيادة أفغانية، من أجل دعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، على أساس اتفاق أفغانستان. ويؤيد بلدي الرؤية والأهداف الواردة في تلك الاستراتيجية. كما أن كرواتيا ترحب باستعراض اتفاق أفغانستان الذي أعده رئيسا المجلس المشترك للتنسيق والرصد وباستنتاجاته الجوهرية. ونشارك الممثل الخاص في ملاحظته بأن الأولويات المحددة في مؤتمر باريس مشمولة بشكل ملائم في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كما حددها القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨). ونؤكد، في هذا الصدد، على الموارد البشرية والإدارية والأمنية الإضافية، التي يجب توفيرها للبعثة لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها وتنفيذ الأولويات المحددة في باريس. ونتيجة لذلك، تدعم كرواتيا بالكامل طلب الأمين العام لمزيد من الموظفين الأكفاء والموارد المالية الإضافية.

ومنذ الشروع في اتفاق أفغانستان، تم إحراز تقدم ملحوظ في مجالات عديدة، ولكن لا تزال هناك تحديات صعبة. ويساورنا القلق إزاء زيادة نشاط التمرد في بعض مناطق أفغانستان. إننا نشجب على وجه الخصوص الهجمات غير المتكافئة التي يمعن المتمردون في الاعتماد عليها، وتسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين. والتهديد الذي يشكله الإرهابيون والمجرمون والمنخرطون في تجارة المخدرات على أمن واستقرار أفغانستان ظاهرة حقيقية يجب التصدي لها باستمرار. كما أننا نتطلع إلى إجراءات أكثر نشاطا في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، ونكرر التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) بشأن التعاون الدولي لتعزيز رصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية.

وفضلا عن ذلك، يرحب بلدي بالتطورات الإيجابية في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز قوات الأمن الوطني الأفغانية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وخاصة في مجالات سيادة القانون، وإنفاذ القانون، وقدرات الحكومة، والتنمية، والقطاع الخاص، والأمن الشخصي لجميع المواطنين الأفغان.

ونؤكد من جديد أهمية توطيد الديمقراطية، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ومع مراعاة التحديات ذات الصلة بالأعمال التحضيرية للانتخابات، نُعرب عن دعمنا لتشكيل قدرة انتخابية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتفاعلها مع الحكومة الأفغانية واللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات.

وفيما يتصل بدعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان، ولا سيما في قطاعي الزراعة والطاقة، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتوفير الموارد اللازمة، وفقا للأولويات المحددة في الاستراتيجية. وتؤيد كرواتيا التقييم الذي قدمه الأمين العام ومفاده أنه ينبغي للبعثة توجيه الدعم وتعزيزه وأن التركيز الجديد يتطلب توفير موارد وخبرات جديدة، فضلا عن إنشاء هيكل تنظيمي داخلي جديد في البعثة.

وثمة مجال آخر من المجالات ذات الأولوية يتمثل في تعزيز مؤسسات الحكومة الأفغانية وتحسين جميع الخدمات العامة، بما في ذلك دعم إصلاح الشرطة، وتعزيز حكم القانون ودعم إصلاح الإدارة العامة. وتتسم هذه الخطوات بأهمية حاسمة لإقامة دولة تؤدي مهامها على النحو الأوفى، وهي أيضا شروط أساسية لكسب الدعم الشعبي المطلوب لمكافحة أعمال التمرد.

لقد وافق المجتمع الدولي في باريس على أن تقديم مساعدته بطريقة أكثر تنسيقا وتوجيهها على نحو متزايد من

خلال الميزانية الوطنية لجعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر شفافية وأكثر خضوعا للمساءلة. وتؤيد كرواتيا ذلك الجهد تأييدا تاما وهي مستعدة للتصرف وفقا لذلك.

وفيما يتصل بالمساعدة الإنسانية، وفي ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا، من الضروري أن يزيد الاهتمام بالحالة الغذائية الآخذة في السوء، ونرحب بالنداء الصادر اليوم في كابل من قبل الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة. ويقدر بلدي كذلك الدور الهام الذي تؤديه البلدان المجاورة لتقديم الدعم لحكومة أفغانستان لتتمكن من تحقيق الاستقرار والرخاء. وإذا سمحتم لي، أود أن أعرب أيضا عن مشاركتي ومشاركة كرواتيا للذين رحبوا بالحوار المكثف والبناء فيما بين أفغانستان وباكستان.

وتؤيد كرواتيا توصية الأمين العام بأنه ينبغي للبعثة أن تستهل عملية أخرى لتوسيع وجودها في الميدان، وذلك بفتح ستة مكاتب جديدة في المقاطعات في فترة الاثني عشر شهرا القادمة بالتزامن مع مراعاة الشواغل المتصلة بأمن الموظفين كأمر يتسم بأعلى الأولويات. وترى كرواتيا أن أنشطة الاتصال هذه لها أهمية حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة. ونأمل أن تسهم الخطة الجديدة لفريق الأمم المتحدة القطري مساهمة لها شأنها في زيادة اتساق وفعالية استجابة الأمم المتحدة في أفغانستان في عام ٢٠٠٨، مع احترام ملكية الأفغان.

وفي الختام، نعتقد أننا، بفضل وجود شراكة حقيقية بين أفغانستان والمجتمع الدولي بقيادة الأفغان، على أساس من الثقة والالتزامات المتبادلة سنتمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة. ولقد عقدنا العزم على أن نقوم بدورنا في إعادة بناء أفغانستان ديمقراطية تعيش في سلام وتنعم بالرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفييت نام.

أعرب مرة أخرى عن الشكر لوكيل الأمين العام، السيد هولمز وللمثل الخاص للأمين العام، السيد إيدي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر أيضا وزير خارجية أفغانستان ووزير خارجية باكستان على مشاركتهما في مناقشة المجلس اليوم.

إن استعراض الحالة الأمنية الوارد في التقرير الخاص للأمين العام (S/2008/434) يوحي بأنه على الرغم من جهود الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي التي لا تعرف الكلل، لا تزال هناك تحديات خطيرة للسلام والاستقرار في أفغانستان. ونحن نشجب بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأسفر عن قتل ما يزيد عن ٤٠ شخصا. ونتشاطر القلق الواسع النطاق بشأن تزايد مستوى وتعقيد أنشطة التمرد والأنشطة الإرهابية في أفغانستان في الأشهر الأخيرة، التي أدت إلى وقوع عدد من الضحايا المدنيين، حسب التفصيل الوارد في التقرير.

وإضافة إلى الإرهاب، لا يزال الاتجار غير المشروع بالمخدرات على نطاق واسع يشكل، مع الكوارث الطبيعية وعدم الأمن الغذائي، عقبة خطيرة تعترض عملية إعادة تعمير أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع وتعترض تحسين الأحوال المعيشية للشعب الأفغاني. وفي ظل هذه الخلفية، نُثني على المساعي التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل التغلب على شتى الصعوبات التي تواجهها فيما يتصل بالمحافظة على مسار السلام الوطني والتنمية، ولا سيما بفضل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان.

ونؤكد من جديد دعمنا لتنفيذ اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان بقيادة الأفغان ومن خلال شراكة فعالة مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نرحب بنتيجة مؤتمر باريس الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي تعهد فيه المانحون الدوليون بحوالي ٢٠ بليون

دولار لأفغانستان. ويمثل هذا الرقم القياسي، إضافة إلى العدد الكبير من أصحاب المصلحة الذين كانوا حاضرين في مؤتمر باريس، دليلا آخرا على استمرار التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأمن والتنمية والرخاء في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن هذه المؤتمرات الدولية للمانحين مفيدة إلى حد كبير لصالح بلدان تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، مثل أفغانستان.

وفيما يتعلق بالبعثة، نعرب عن تقديرنا للأعمال التي قام بها السيد كاي إيدي وموظفيه في غضون وقت قصير واقتراحه باتخاذ إجراءات ذات أولوية لتنفيذ ولاية البعثة. ونحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/434) بشأن زيادة دور التنسيق الذي تضطلع به البعثة، والذي يتطلب توفير المزيد من الأفراد والموارد. ونوافق على أن البعثة ستقوم بدور رئيسي لتعزيز وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة لأفغانستان من أجل تشييد المؤسسات وبناء القدرة، ولا سيما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان، التي تغطي مجموعة قضايا واسعة النطاق بداية من الأمن وحتى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونرى أن هذه المهمة التي ستضطلع بها البعثة بالغة الأهمية لأنها ستساعد على تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وهي بذلك تعالج الأسباب الرئيسية للعنف والصراع في أفغانستان.

وتتطلب المشاكل القائمة حاليا في أفغانستان على مستوى المجتمعات المحلية حلا شاملا، بما في ذلك ليس الاضطلاع بالأنشطة العسكرية والأمنية فحسب، بل أيضا الأنشطة السياسية والإنمائية والاقتصادية. ولذلك نرحب باتباع نهج شامل إزاء هذه التحديات ونحن ندعم الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في قيامهما بدور قيادي في هذه العملية. وينبغي أن تعمل البعثة عن كثب مع الحكومة الأفغانية لتنفيذ البرنامج الحالي من أجل ضمان احترام ملكية الأفغان لعملية التنمية في البلد.

وفي هذا الصدد، نرحب بخطة البعثة من أجل تقديم دعم متكامل للسلطات الأفغانية في العملية الانتخابية المقبلة حسب طلب الرئيس حامد كرزاي. ونرحب أيضا بالتزام المانحين الدوليين في مؤتمر باريس بتحسين فعالية المعونة وضمان أن تصبح مزايا التنمية ملموسة لجميع الأفغان.

واختتم بياني بالتأكيد من جديد على دعم فييت نام المستمر من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونحن مستعدون للعمل مع حكومة أفغانستان بشأن تقديم المزيد من المساعدة للبلد في بعض المجالات التي لفييت نام فيها مزايا، مثل الزراعة والتعليم والرعاية الصحية.

وأخيرا، نتمنى النجاح لحكومة وشعب أفغانستان فيما يتصل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان التي بدأ تنفيذها مؤخرا، وهذه مرحلة هامة على مسار التنمية والرخاء في أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): تشرفنا مشاركة وزير خارجية أفغانستان ووزير خارجية باكستان في مناقشة اليوم.

وتعرب كندا عن الشكر للأمين العام على تقريره الحافل بالأفكار (S/2008/434) عن الحالة في أفغانستان، ونعرب عن تقديرنا للسيد إيدي ولوكيل الأمين العام، السيد هولمز، على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما في وقت مبكر اليوم. ويقدم تقرير الأمين العام صورة صريحة عن الحالة ولكنه يوضح أيضا معالم رؤية للطريق في المستقبل.

وتتقدم كندا بأحر تعازيها لحكومتي وشعبي أفغانستان والهند بمناسبة فقدان عدد من رعاياهما في الأيام الأخيرة. إن الهجوم المروع الذي وقع على السفارة الهندية

في كابل يذكرنا بأن أعمالنا لم تكتمل بعد وبأن السنة القادمة ستكون سنة حرجة.

وينبغي أن تكون جهود الحكومة الأفغانية وجهود المجتمع الدولي أكثر تركيزا وأكثر حزما وأكثر فعالية وأكثر اتساقا ونحن نمضي قدما.

وفي هذا السياق، تود كندا أن تتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على ما أتى به للبعثة من نشاط وتركيز وقيادة. وفي هذه الأثناء، تمكن من بناء علاقة قوية مع حكومة أفغانستان ومع المجتمع الدولي بأسره.

ونشاطر أيضا الأمين العام تقييمه الإيجابي لمؤتمر باريس. ونهنئه وحكومة كل من فرنسا وأفغانستان على وضع معايير لشراكة قوية بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

وما فتئت كندا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل بصورة وثيقة مع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وشركائنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والمجتمع الدولي الأوسع للمساعدة على بناء مستقبل مستقر وسلمي في أفغانستان.

وترحب كندا بإطلاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وكما يشير تقرير الأمين عن حق، لا بد أن تتوافق الموارد الدولية مع الأولويات المحددة والمتفق عليها في الاستراتيجية. وستضطلع كندا بدورها في ضمان ذلك التوافق.

وفي مؤتمر في باريس، كانت كندا سعيدة بالإعلان عن مساهمة إضافية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتنمية وإعادة بناء أفغانستان، وبذلك يصل المبلغ الإجمالي لمساعدتنا المعلنة خلال فترة ١٠ سنوات إلى ١,٩ بليون دولار. وظلت كندا أحد أكبر المانحين لأفغانستان. وإن جزءا كبيرا من هذه المساعدة سيدعم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في غضون السنوات القادمة.

وفضلا عن ذلك، لقد عززنا تركيز جهودنا لتكون أكثر فعالية في أفغانستان، ولا سيما في ولاية قندهار. ولتحقيق ذلك، أعلنت حكومة كندا مؤخرا عن ست أولويات سيركز عليها تدريبنا ومساعدتنا ودبلوماسيتنا. ويمكننا أن نؤكد للمجلس أن تلك الأولويات تتفق تماما مع تلك التي حددتها الحكومة الأفغانية في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، ومع تلك التي تم التركيز عليها في تقرير الأمين العام. وتشمل دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وبناء القدرات الأفغانية للمساعدة على تقديم الخدمات الأساسية ومواصلة تقديم الدعم الإنساني، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل المصالحة السياسية والمساعدة على بناء المؤسسات الوطنية الرئيسية وأمن الحدود.

وفيما يتعلق بالأولوية الأخيرة، نرحب بالزيارات الأخيرة التي قام بها الممثل الخاص في المنطقة لتشجيع هذه المشاورات المنتظمة كخطوة رئيسية نحو إجراء الحوار القوي والمثمر المطلوب.

ومع ذلك فإن جهودنا الجماعية تواجه الخطر من الداخل. ولهذا السبب، تشاطر كندا الأمين العام القلق إزاء التأثير المدمر للفساد على المواطن الأفغاني العادي وعلى الجهود الإنمائية والأمنية للمجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، نشاطر الأمين العام تقييمه بأن الانتخابات الحرة والعادلة والديمقراطية في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ تمثل خطوات حاسمة في تعزيز الديمقراطية لجميع الأفغان. ومن هذا المنطلق، سوف تقدم كندا دعمها التام للسلطات الأفغانية والأمم المتحدة وهي تعمل على تخطيط وإدارة هذه الانتخابات القادمة في جميع أنحاء البلاد.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا تتفق تماما مع الأمين العام على أنه يتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، كي تتمكن من القيام بولاياتها المعززة بصورة سليمة، تخصيص مزيد من الموارد لها. ونتوقع من الأمانة العامة أن تقدم الدعم التام لتمكين الممثل الخاص من إدارة هذه الولاية المعقدة والطموحة والمليئة بالمطالبات التي حددتها له الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق المتطور، على بعثة الأمم المتحدة تعزيز مكاتبها. وينبغي ملء الوظائف الشاغرة، بينما تستمر في إنشاء وظائف جديدة. ولتحقيق هذا الهدف، نحن واثقون من أن زيادة منحة المخاطر التي أقرتها مؤخرا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستحدث فرقا حقيقيا.

وترحب كندا كذلك بعزم الأمين العام على توسيع وجود البعثة في جميع أنحاء البلد. ونتطلع إلى زيادة وجود الأمم المتحدة العلني في ولاية قندهار، على سبيل المثال. إن من شأن هذا الوجود أن يبعث إشارة استقرار قوية في تلك المنطقة المضطربة من أفغانستان.

وما زالت كندا ملتزمة بمساعدة أفغانستان في بناء مستقبل ديمقراطي مستقر. إن النجاح في أفغانستان يتطلب درجة عالية جدا من الاتساق والتعاون. وفي هذا الصدد، تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم، وفي مقدور بعثة الأمم المتحدة أن تعتمد على دعم كندا التام في هذا الإطار. وفي الوقت نفسه، لدى كندا توقعات عالية بأن تقوم البعثة بتنفيذ ولايتها وأن تكون مسؤولة تماما عن أعمالها أمام مجلس الأمن.

وفي الختام، على قيادة البعثة ضمان أن تؤدي جهودنا إلى استئناف مسؤولية الأفغان عن أمنهم، وحكمهم وتنميتهم في جميع أنحاء أفغانستان. وهذا ما نطمح إليه، بعد ذلك كله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة. ونظرا لضيق الوقت، سأقدم عرضا موجزا لبياني الذي تم توزيعه.

إن أستراليا ترى أن مؤتمر باريس قد انتهى إلى نتائج طيبة من شأنها أن تسهم في إيجاد نهج أكثر شمولا وهي تكملة للخطة السياسية/العسكرية التي وافق عليها الشركاء في القوة الدولية الأمنية في أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في بوخارست في شهر نيسان/أبريل. وباعتماد الاستراتيجية الوطنية الإنمائية الأفغانية، بعث المؤتمر رسالة قوية باستمرار التزام المجتمع الدولي بالتنمية الطويلة الأجل في أفغانستان وتقديم الموارد لتنفيذ الأولويات الرئيسية للاستراتيجية. ومن المهم، في رأينا، أن المؤتمر قد أكد بوضوح أهمية القيادة الأفغانية، وفي النهاية ملكية الجهود لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان – الأمن وعدم القدرة المؤسسية والفساد والمخدرات. وقد أكد أيضا من جديد بصورة حاسمة الدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، والأمم المتحدة بصورة أوسع، في تنسيق أنشطة المساعدة لإعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان وتنفيذها.

إن أستراليا تدعم بقوة بعثة الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها المجلس مؤخرا للتأكيد من جديد على ولاية البعثة وتوسيعها. ونعتقد أن التقدم المستمر في أفغانستان يعتمد بصورة حيوية على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة وتوسيعها.

ونرحب بإعلان الأمين العام عن نيته توسيع انتشار البعثة من خلال افتتاح مكاتب جديدة في المحافظات، بما في ذلك أوروزغان حيث تم نشر الموظفين الأستراليين. ونحن

نرى أن هذا النهج يبعث إشارة واضحة على التزام الأمم المتحدة بتوفير المزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية المباشرة من خلال البرامج والاتصال على مستوى المجتمع المحلي حيث تمس الحاجة إلى المساعدة.

وترحب أستراليا كذلك وتدعم الأولويات التي حددها تقرير الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة. وندرك أن التحديات التي تواجه أفغانستان تحديات هائلة ومن الأفضل أن تركز الجهود المدنية على تلك القطاعات التي يمكن أن تدعم وتساعد في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل في أفغانستان، ومن خلال ذلك، المساعدة على مكافحة التمرد.

ونحن نرى أن تعزيز العملية الديمقراطية في أفغانستان، لا سيما بضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية، ينبغي أن يكون أولوية رئيسية للبعثة الدولية والحكومة الأفغانية. وندعم بقوة أيضا تركيز الأمم المتحدة على بناء القدرة المؤسسية الأفغانية وذلك لتقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والطرقات والطاقة والتدريب لتحسين الإدارة العامة والحكم المحلي؛ وندعم كذلك المبادرات لتقليص الاعتماد الاقتصادي لأفغانستان على المخدرات. وهذه مجالات ذات أولوية حيث يمكن، بل ينبغي، للأمم المتحدة أن تحدث فرقا، وهي تعمل مع المانحين الدوليين الآخرين.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نكون واقعيين، لأننا بدون الأمن الأساسي لن نتمكن من تحقيق أنشطة إنمائية مفيدة وتقدم متواصل على أرض الواقع. وتقع على شركاء القوة الدولية الأمنية في أفغانستان والحكومة الأفغانية مسؤولية هامة في المساعدة على تهيئة الظروف لدعم تنفيذ برامج الأمم المتحدة والبرامج المدنية.

إن أستراليا ملتزمة بصورة راسخة بالقيام بنصيبها. ونحن نقدم إسهاما رئيسيا في الجهود العسكرية الدولية في أفغانستان بوزع حوالي ١ ٠٠٠ من أفراد قوات الدفاع الأسترالية، في ولاية أوروزغان بصورة كبيرة. وفي مؤتمر باريس، أعلن وزير خارجيتنا، السيد سميث، أن أستراليا سوف تقدم ٢٥٠ مليون دولار في غضون ثلاث سنوات لدعم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وبذلك يكون مجموع التزامات أستراليا بالمساعدة وإعادة الإعمار في أفغانستان ٦٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠١. وسوف نزيد من دعمنا للشرطة الوطنية الأفغانية وللمبادرات الرامية إلى مكافحة المخدرات بزيادة أفراد الشرطة الفيدرالية الاسترالية العاملة في أفغانستان بدرجة كبيرة.

وفي الختام، إن التحديات التي تواجهها أفغانستان هائلة ولكننا نحرز تقدما. ومن الواضح أن الجهود الجماعية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد وعملية دمج أفضل – وهي حقيقة متجسدة في الوثيقتين الختاميتين لبوخارست وباريس.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة تلعب دورا بالغ الأهمية في قيادة وتنسيق الموارد المدنية ونتطلع قدما إلى العمل مع الممثل الخاص وفريقه في البعثة للمساعدة في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والممثل الخاص إيدي ووكيل الأمين العام هولمز على إحاطتيهما اليوم، وأشكر وزير الخارجية سبانتا على عرضه.

إن نيوزيلندا مرتاحة للنتائج التي تمخضت عن مؤتمر باريس، وخاصة التشديد على توسيع دور الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في الاضطلاع بقيادة تنسيق الجهود الدولية وتنسيق

السياسات والأنشطة التي تقوم بها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونرحب بمؤتمر إعلان التبرعات الذي انعقد في باريس والتي بلغ مجموعها ٢٠ بليون دولار، بما فيها التبرعات المقدمة من نيوزيلندا، وإطلاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإعلان باريس.

وتؤيد نيوزيلندا جميع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره لتعزيز البعثة. ومن المهم للبعثة أن تكون قادرة بصورة أنجع على تنسيق المساعدة الدولية مع الحكومة الأفغانية. ويسرنا أيما سرور أن ننظر إلى تلك المجالات المحددة في التقرير بوصفها أولويات تتضمن الحكم وحماية حقوق الإنسان وتحسين التنسيق العسكري – المدني؛ والمساعي الحميدة لمساندة برامج المصالح التي تتولى قيادتها أفغانستان، إذا ما طلبتها الحكومة الأفغانية، وجهود الاتصال، وذلك بتوسيع وجود البعثة في جميع أرجاء البلاد.

وتؤيد نيوزيلندا الآخرين في إدانة التفجير الانتحاري الذي أودى بحياة ٤١ شخصا في كابل والذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع في المنطقة التي تضم وزارة الداخلية والسفارة الهندية. ونشعر بالقلق إزاء نشوء حالة أمنية عبر أفغانستان ونتفق مع توصية الممثل الخاص التي أيدها الأمين العام ومؤداها أنه سيحتاج الأمر إلى قدر أكبر بكثير من الموارد لتخصيصه للأمن في منطقة البعثة ليتسنى للبعثة الوفاء بولايتها وتحقيق أولويات مؤتمر باريس.

ونحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته التي قطعها في مؤتمر باريس للمساعدة في كفالة إمكانية تنفيذ التوصيات الهامة للأمين العام ليتسنى للجميع العمل بفعالية مع الحكومة الأفغانية نحو تحقيق مستقبل إيجابي لأفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي يا سيدي بالإعراب عن سعادة وفدي إذ يرى وفدكم يترأس مجلس الأمن لهذا الشهر. كذلك أعرب عن تقدير الهند إليكم على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

اسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسيد رانغين سبانتا، وزير خارجية أفغانستان والسيد شاه محمود قريشي وزير خارجية باكستان الذي غادر قاعة المجلس لتوه وأشكرهما على بيانيهما وعلى إعرابهما عن القلق والتعاطف إزاء الهجمة الإرهابية على سفارتنا في كابل وإدانتهما الواضحة التي رددها أعضاء هذا المجلس اليوم.

أخيرا وليس آخرا أتوجه أيضا بالشكر إلى الممثل الخاص كاي إيدي ووكيل الأمين العام جون هولمز على إحاطتيهما هنا اليوم.

ومن المؤلم لي أن ابدأ بياني بالتنويه مع الشكر بعبارات المواساة والتعازي التي صدرت عن هذا المجلس إزاء الهجمات الوحشية على سفارتنا في كابل قبل يومين. ولم يقض نحب عشرات الأبرياء من الأفغان فحسب، بل أيضا قضى أربعة زملاء هنود لي يعملون مع الشعب الشقيق في ساعة الشدة. إن الذين ارتكبوا هذا العمل ومن يدربون ويوفرون الحماية للإرهابيين ويمكنوهم من ارتكاب أعمال العنف الرهيبة ليسوا أقل ذنبا من المجرمين الأصليين.

ولهذا السبب لا بد للأمن داخل أفغانستان والجهود المنسقة الرامية إلى وقف الإرهابيين من العمل مع الإفلات من العقاب خارج الحدود الأفغانية من أن تنال أولوية عالية في جهودنا الجماعية في أفغانستان. وردنا قاطع لا يتغير على الذين يرتكبون هذه الأعمال وعلى المسؤولين عن الجريمة الكبرى المتمثلة في توفير الملجأ لهم. فكما قال رئيس وزراء الهند ”لقد فقدنا هنودا كانوا يساعدون

أخوانهم الأفغان لإعادة بناء حياتهم وبلدهم. وهذا المسعى لا بد له من أن يستمر بالتزام متجدد''. وبينما نتفجع على فقدانهم نعتقد أن أفضل ما نكّرم به زملاءنا الذين سقطوا هو مضاعفة التزامنا للعمل مع أفغانستان لضمان الاستقرار والتنمية في ذلك البلد ومن ثم في المنطقة.

إن مناقشتنا اليوم تجري في سياق مؤتمر باريس الذي انعقد مؤخرا لدعم أفغانستان. إن الهند إذ شاركت في المؤتمر على مستوى رفيع، ترحب بالبيان الرئاسي المقترح لهذا المجلس تأييدا لما خلص إليه المؤتمر من نتائج ونتشاطر الحس السائد في المجلس بالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي ليس بتوفير الموارد فقط – على الرغم من أهميتها – ولكن أيضا توفير المجال السياسي اللازم بشدة لتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان من ممارسة ولايتها لمساعدة الحكومة الوطنية في تنسيق المساعدة الدولية لأفغانستان.

وفي هذا السياق أود أن أشدد على أن الهند بوصفها شريكا إقليميا ترتبط مع أفغانستان بأواصر تاريخية وثقافية قوية ترى ثمة جدوى في النهج الذي اتبعه الممثل الخاص إيدي كما هو متجسد في التقرير المعروض علينا. والولاية التي أناطها المجلس بالبعثة من خلال القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) توفر نطاقا واسعا للأمم المتحدة لتقوم بدور مركزي في المجتمع الدولي. وإن تنسيق جهودنا الجماعية من خلال البعثة لمساندة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية التي اعتمدت حديثا ومن خلال الميزانية الوطنية سوف تبرز الحقيقة القائلة بأن المساعدة الدولية تتماشى مع الأولويات التي وضعتها أفغانستان.

ولكن الأمر الذي في غاية الأهمية هو أن يتم تنفيذ هذا التنسيق بطريقة متماسكة ومركّزة. وعلينا تحاشي محاولة حل جميع مشاكل أفغانستان مرة واحدة، كما علينا تحاشي مغبة وضع معايير وأهداف غير واقعية تروق لنا، ولكنها لا تناسب نفس الشعب الذي نسعى إلى مساعدته. وبينما يكرر المجتمع الدولي التزاماته الجماعية بالتشديد على أهمية هذا النهج المحفز بالطلب، يقتضي الأمر بذل جهود أكبر على أرض الواقع للوفاء بهذه الالتزامات. وما لم تكن هناك عملية مناقشة تقودها أفغانستان وتضع اللمسات الأخيرة على أولويات المهام فإن جهودنا ستنطوي على مجازفة حقيقية تتمثل في فقدان الشرعية.

إن الأحداث على أرض الواقع توضح أن أي تحديات أمام الشعب الأفغاني لا بد من أن تبدأ بالأمن. لا يمكننا أن نتوانى في تصميمنا أو جهودنا في مكافحة قوى الإرهاب والتطرف والجريمة بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها تلك المجموعات. والأهم هو أن تُبذل جهود جماعية؛ فلا يمكننا أن ننجح إذا بعثنا برسالة غير واضحة عن طريق المفاوضات بشأن إحلال سلام مؤقت ومحلي بينما تعاني البقية منا من عواقب تلك الصفقات.

إن ازدياد اتجاه الهجمات وأعمال الاختطاف والتفجيرات الانتحارية هي أيضا إشارة مفادها أن المجموعات الإرهابية تتقوى عن طريق إظهار الثقة الشديدة التي تتضمنها هذه الصفقات، ولذلك فهي تأمل في إضعاف عزيمتنا الجماعية. وليس لدينا حلول توفيقية جزئية مع هذه القوى ومع ذلك نغذي الآمال بالانتصار في أفغانستان. ولا نزال مقتنعين بأنه لا بد من أن تكون هناك درجة أكبر من التوازن بين الاستخدام المستمر للقوة حيثما تواجدت المجموعات الإرهابية والأهداف السياسية لجهودنا في أفغانستان، وهي جهود يتعين على البعثة أن تضطلع بدور هام فيها.

ولا يمكن تحقيق نتائج على أرض الواقع من دون إيلاء الاهتمام الكافي لعنصري الأمن والتنمية. ولكن إذا ما أردنا أن نحقق نجاحا مستداما على الأجل الطويل على

الجبهتين، فإن القاسم المشترك يتمثل في بناء القدرة. وحتى الآن ما برحت جهودنا الجماعية في هذا الجانب الحيوي عرضية وغير كافية. وعلينا أن نفعل أفضل من ذلك وبسرعة. ويحدد التقرير بعض المجالات الرئيسية التي تكون فيها جهود بناء القدرة أساسية ونؤيد بشكل خاص الفكرة القائلة بأن تعزيز الشرطة الوطنية والإدارة العامة يجب أن يُنظر إليه بوصفه أولوية. وستظهر قائمة تافهة بنفس القدر أن نتائج محدودة قد تحققت في هذا الصدد بغض النظر عن أي معيار من معايير التقدم نضعه لأنفسنا، سواء أكانت في مجال مكافحة المخدرات أو في الاستخدام الكفء للموارد الواردة في الميزانية. لذلك فإن الهند جعلت بناء القدرة عنصر أولوية في كل جهودنا في أفغانستان وحتى في المشاريع الهيكلية التي ننفذها هناك فجميعها تتضمن عناصر قوية لبناء القدرة.

ولتحقيق تلك الأهداف الجوهرية وغيرها من الأهداف في أفغانستان أيدنا بصورة جماعية تمكين الأمم المتحدة من خلال بعثة المساعدة لتيسير تماسك أكبر فيما بيننا وبين مضيفينا. غير أننا لا نستطيع تحقيق نتائج ما لم نمكّن البعثة من أداء وظيفتها بتزويدها بالمواد والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ ولايتها في أفغانستان. ولا تحتاج الأمم المتحدة إلى هذه الموارد من أجل أفغانستان بشكل استثنائي فحسب، بل هي بحاجة إليها بسرعة استثنائية. وقد حان الوقت الآن لكي نمكّن البعثة.

وسوف تظل الهند ملتزمة التزاما كاملا تجاه تنفيذ المتطلبات الشاقة الأمنية والسياسية والإنمائية المترابطة التي تواجه أفغانستان. ولا نزال غير هيابين في التزامنا بإعادة الإعمار والتنمية وبناء القدرات في أفغانستان. والهند بصفتها من أكبر شركاء أفغانستان في التنمية، لا تزال على استعدادها لدعم البعثة في تعزيز تماسك المانحين في دعم الأولويات التي تحددها أفغانستان.

وختاما، أود أيضا أن أؤكد مجددا إيماننا الدائم والتزامنا بهدفنا المشترك، وهو مساعدة أفغانستان على إكمال عودتها إلى الظهور بوصفها بلدا ديمقراطيا عصريا، واثقا بثقافته الفريدة وهويته التعددية، في سلام مع نفسه وأمان مع جيرانه، ثابتا على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد نفض عن كاهله أثقال التاريخ القريب من الصراع والحرمان. ولهذا السبب نؤيد تأييدا كاملا الجهود المبذولة لتمكين الأمم المتحدة من الجمع بيننا في شراكة أكثر اتساقا من أجل تمكين أفغانستان من ضمان المستقبل الأفضل الذي هو في متناولها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كاي إيدي والسيد جون هولمز على تفانيهما في العمل وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم عن الحالة في أفغانستان. كما أرحب بحضور السيد سبانتا وزير خارجية أفغانستان بيننا اليوم، والسيد قريشي، وزير خارجية باكستان.

وفي البداية، لا بد أن أعرب عن قلقنا الشديد إزاء الحالة الأمنية في هذا البلد. وتدين اليابان بشدة الهجوم الانتحاري الذي وقع على السفارة الهندية في كابل يوم الاثنين. ولا يمكن بحال من الأحوال تبرير هذه الأعمال الإرهابية الجبانة. وباسم حكومة وشعب اليابان، أود أن أقدم أصدق عزائنا ومواساتنا للضحايا وللأسر الثكلى ولشعبي أفغانستان والهند وحكومتيهما.

عندما اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة في آذار/مارس لنناقش الحالة في أفغانستان (انظر S/2008/5851)، أعرب جميع المتكلمين عن التزامهم بمساعدة أفغانستان في جهودها لإعادة بناء بلدها. وتتجلى هذه الالتزامات في قرار

مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، الذي مدد وصقل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومنذ ذلك الحين تأكد التزام المجتمع الدولي القوي في مختلف المناسبات، بما في ذلك في اجتماع بوخارست ومؤتمر باريس. ومؤخرا جدد قادة مجموعة الثمانية بالأمس التزامهم بتقديم الدعم لأفغانستان في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في هوكايدو، تويا كو. وقبل ذلك، جدد وزراء خارجية المجموعة التزام أعضائها الراسخ والطويل الأجل بإصدارهم بيانا منفصلا بشأن أفغانستان في اجتماعهم في كيوتو الأسبوع الماضي. وقدم ذلك البيان استراتيجية شاملة لبلدان المجموعة لمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

في تلك المناسبات، يجري التشديد دائما على ضرورة التنسيق الفعال فيما بين الحكومات والمنظمات. ونتطلع إلى قيام البعثة والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان بدور أكبر في تنسيق الجهود الدولية في شراكة مع حكومة أفغانستان. ولهذا السبب عزز مجلس الأمن ولاية البعثة في شهر آذار/مارس. وتعرب اليابان عن تقديرها الشديد للعمل المضني الذي يضطلع به السيد إيدي منذ توليه منصبه في هذه المهمة الشاقة رغم أهميتها الحيوية. ومن الصعب التنسيق بين جهات فاعلة كثيرة ما لم يكن لديها الاستعداد للتنسيق فيما بينها. وقد جدد قادة مجموعة الـ ٨ من جانبهم التزامهم بدعم البعثة والسيد إيدي في قيامهما بدور المنسق العام لجهود المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم (S/2008/434)، تؤيد اليابان الملاحظة التي وردت فيه عن ضرورة تعزيز البعثة، بالنظر إلى أهمية أدائها للواجبات المنوطة بها بمزيد من الفعالية. ونتطلع إلى مناقشة التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه الملاحظات عندما يحين الوقت لذلك.

وما دمنا بصدد مناقشة التحديات الإنمائية التي تواجه أفغانستان، فإن الحادث الأخير يبرر الصورة القاتمة المتعلقة بالحالة الأمنية. ويجب أن يتضافر المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان معا في بذل جهد كبير لتحسين هذه الحالة. وتقدّر اليابان تجديد البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التزامها في اجتماع بوخارست، كما تقدر التزام المشاركين في عملية الحرية الدائمة. وتواصل اليابان بذل جهودها بمساعدة العنصر البحري لعملية الحرية الدائمة في المحيط الهندي. وينبغي أن يظل إصلاح القطاع الأمني محورا للتركيز. وفي هذا الصدد، تواصل اليابان قيادة الجهود الجارية المتعلقة بتسريح الجماعات غير القانونية والمسلحة، وستوسع نطاق برنامجها التدريبي لضباط الشرطة الأفغانية. ونحن على استعداد لتقديم معدات إضافية للشرطة الوطنية الأفغانية.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار، نرحب بنجاح مؤتمر باريس سواء من حيث الالتزام السياسي الذي تمخض عنه أو التعهدات التي قطعت بمساعدة البلد واستراتيجيته الوطنية للتنمية. وفي تلك المناسبة، أعلنت اليابان عن تعهد إضافي بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لدعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بأفغانستان واستراتيجية التنمية. وبهذا التعهد الإضافي الجديد، يصل مجموع المبالغ التي تعهدنا بها إلى بليوني دولار. وقد تم سداد معظم تعهداتنا السابقة بالكامل. ونرجو أن تقدم المساعدة الدولية بشكل فعال، بتنسيق أفضل وبتوجيه من الممثل الخاص إيدي، لتعود بفوائد ملموسة على شعب أفغانستان. وفي هذا الصدد، نؤيد التصدي بشكل عاجل للاحتياجات الإنسانية الماسة التي وصفها السيد هولمز اليوم.

وأود أن أؤكد، الآن أكثر من أي وقت آخر، الأهمية الخاصة للبعد الإقليمي. والتعاون بين أفغانستان وجاراتها ضروري لتهيئة أوضاع مستقرة لأفغانستان وللمنطقة برمتها. وبالتركيز بصفة خاصة على منطقة الحدود

بين أفغانستان وباكستان، بما فيها المناطق القبيلة التي تخضع للإدارة الاتحادية، أكد قادة مجموعة الـ ٨ مجددا أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تدابير مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود. وأعربوا عن التزامهم بالمزيد من تعزيز التنسيق بين جهودهم في منطقة الحدود بالتعاون مع كل من البلدان المعنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى. وقبل ذلك، قرر وزراء خارجية مجموعة الـ ٨ تعزيز المساعدة واعتمدوا أكثر من ١٥٠ مشروعا في المنطقة يجري التخطيط لها أو تنفيذها بواسطة أعضاء المجموعة، كما اتفقوا على إنشاء ترتيب للتنسيق تقوم به مجموعة الـ ٨ بدعم من الحكومتين الأفغانية والباكستانية من أجل تقديم الدعم للبعثة. وأرجو مخلصا أن تسهم هذه الجهود في استقرار المنطقة الحدودية وتعزيز أمن أفغانستان.

تتمثل الخطوة الهامة التالية نحو الوصول بأفغانستان إلى بر الاستقرار والديمقراطية في إجراء الانتخابات بنجاح في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وسيكون التحضير الدقيق عاملا أساسيا في نجاح هذه المهمة. ونحن ملتزمون بدعم أعمال الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة في هذه الخطوة الكبيرة، استجابة للاحتياجات التي سيجري تحديدها على وجه الخصوص.

ونظرا لأن المجتمع الدولي لا يزال ثابتا على التزامه بتقديم الدعم لأفغانستان، ينبغي أن نحسّن تعاوننا وتنسيقنا مع الحكومة. وقد أكد وزير خارجية اليابان ماساهيكو كوموورا للرئيس كرزاي وكبار زملائه والقادة الأفغان في أثناء زيارته لكابل قبيل انعقاد مؤتمر باريس أهمية تعزيز الجهود التي يبذلونها لمكافحة الفساد والمخدرات وللتعاون الإقليمي، تحقيقا للاستخدام الأمثل للدعم الدولي. ونرحب كثيرا بالالتزام الذي أكدته حكومة أفغانستان مجددا في مؤتمر باريس، بالشروع في الإصلاح السياسي والاقتصادي، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية لمكافحة الفساد. ونتطلع إلى أن تؤتي هذه الجهود الإصلاحية أكُلها ومن ثم تسهم في استقرار أفغانستان وتنميتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): رغم أن تركيا سبق أن أعلنت عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي، فإني أود أن أتطرق إلى بعض المسائل الجديرة بإيلاء اهتمام خاص.

لقد شكل مؤتمر باريس الذي انعقد مؤخرا تجديد التزامنا الطويل الأجل تجاه أفغانستان، بينما شدد بعزم على المجالات ذات الأولوية التي تتوخى ضمان مستويات معيشية أفضل وأكثر أمانا لإخوتنا وأخواتنا الأفغان. ولقد تحقق الكثير بالفعل في أفغانستان حتى الآن، ولكن ما زال هناك شيء كثير يلزم عمله. ونعلم جميعا أنه لا يوجد حل سريع للمشاكل ذات الطابع الهيكلي في معظمها الناشئة عما حدث في الماضي من دمار.

ويوضح تقرير الأمين العام الأخير (S/2008/434) أنه إذا أريد للشعب الأفغاني أن يستمر في حصد منافع الإنجازات، يلزم تقوية وجود الأمم المتحدة في البلد وتوثيق الشراكة بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وسائر المجتمع الدولي على أن تكون مقاليد الأمور والقيادة بأيد أفغانية. ولتعزيز هذا الشعور بالملكية لدى الشعب الأفغاني، من الضروري أيضا أن نجعله يلمس التطورات الإيجابية التي بدأت بالفعل تحدث تحسينا في حياته اليومية.

إن التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان سيمهد الطريق أمام تحقيق الأهداف المحددة في اتفاق أفغانستان. وفي سبيل تنفيذ تلك المهمة الشاقة، يجب أن يكون المجتمع الدولي أكثر نشاطا وأوسع تدبيرا وأكثر

استعدادا عن ذي قبل في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور تنسيقي مهم في ذلك الصدد. ونتفق تماما مع أفكار الأمين العام بشأن المجالات ذات الأولوية وتوصياته الواردة في التقرير. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد بشكل خاص على ضرورة تعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما ينبغي أن يظهر أيضا تصميم المجتمع الدولي والتزامه على نحو تام عن طريق التعزيز الهيكلي للبعثة بشكل سريع.

إن مصطلحي ''الأمن'' و ''الازدهار'' لا ينفصمان ويكمل أحدهما الآخر. وفي حالة أفغانستان، يمكن أن يصبح الوضع الأمني بسهولة حجر عثرة أمام الجهود التي نبذلها لتحقيق مستقبل باهر هناك. وتبين لنا الطفرة الأخيرة في ارتفاع الأنشطة الإرهابية مرة أخرى، إذا لم تُوقف بشكل مناسب، أن تلك العمليات التخريبية يمكن أن تنسف كل إنجازاتنا في أفغانستان.

ومما لا ريب فيه أنه ينبغي لقوات الأمن الأفغانية أن تكون في مقدمة الجهود التي تبذل لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن تعقيد الخطر يستلزم اتباع نهج إقليمي شامل ومنسَّق، حيث تتوفر للخطر فرصة قوية، للأسف، للانتشار في المنطقة الأوسع نطاقا. ونعتقد بقوة أنه يتعين على إخواننا الأفغان والباكستانيين أن يزيدوا من تعاونهم لكبح تلك الآفة.

إن التزام تركيا تجاه أفغانستان التزام طويل الأجل. وقدَّمت تركيا بالفعل مساهمات كبيرة ومركَّزة إلى الأمن والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وفي مؤتمر باريس المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، خصصت الحكومة التركية ١٠٠ مليون دولار أخرى للتنمية الاقتصادية والإعمار، تُدفع خلال السنوات الثلاث القادمة. ويضاعف ذلك من مجموع التزامنا ليصل إلى ٢٠٠ مليون دولار.

وتشكِّل مساعدة الجهود الدولية المبذولة لبناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة، أحد البنود ذات المرتبة العليا في جدول أعمال السياسة الخارجية لتركيا. وسنواصل بالتأكيد دعم أفغانستان بقدر ما نستطيع من خلال الآليات الدولية وعلى الصعيد الثنائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خازائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لا تزال الوفود جالسة هنا لما يزيد على ساعتين، لذلك سأحاول أن أتكلم بإيجاز شديد، ولن أتجاوز ٣٠ دقيقة [مزحة]. أود أن أبدأ بياني بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2008/434). كما أود أن أعرب أيضا عن امتناننا للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، على ما يضطلع به من عمل شاق وعلى رؤيته الجديرة بالثناء. إنه لمن دواعي السرور حقا أن نرى هنا اليوم في مجلس الأمن وزيري خارجية البلدين الشقيقين أفغانستان – فخامة السيد سبانتا – وباكستان. كما أشكر السيد جون هولمز على إحاطته التي قدمها إلى المجلس اليوم.

لقد حققت أفغانستان، تحت القيادة الحكيمة للرئيس كرزاي، وبالرغم من كل التحديات الجسيمة التي تواجهها، إنجازات رائعة خلال السنوات العديدة الماضية. إن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان في مؤتمر باريس في الشهر الماضي، التي ستكون خريطة طريق لتحقيق التنمية والأمن والازدهار في البلد، تحت القيادة الأفغانية، تشكِّل علامة أخرى على أن الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية

يقفان على أهبة الاستعداد وقادران على تولي زمام الأمور في الجهود المبذولة لإعادة بناء بلدهما، وأنهما يرغبان في ذلك. إن مؤتمر باريس، الذي شاركت فيه إيران بنشاط على أعلى مستوى، شأنه في ذلك شأن المؤتمرات الأخرى التي شاركت فيها بشأن أفغانستان، قد كان أيضا مناسبة أخرى للمجتمع الدولي لإظهار التزامه تجاه أفغانستان والشراكة معها. وقد لاحظنا أن التقدم مستمر في قطاعات عديدة أخرى، بما في ذلك الخدمات الصحية، والاستثمار في الموارد الطبيعية للبلد، وبناء القدرات، والبنية الأساسية، والتعليم، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من تلك الإنجازات الرائعة، لا تزال أفغانستان تواجه بالفعل بعض التهديدات والتحديات، ولا سيما التي تشكِّلها الأعمال الإرهابية وإنتاج المخدرات والاتجار بها. ويواصل تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وغيرهما من الجماعات الإجرامية الإرهابية ارتكاب أعمالها المؤذية والإرهابية والإجرامية التي تستهدف تقويض إنجازات الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. ويساورنا القلق لأنه، كما يرد في التقرير المعروض علينا، قد ارتفع مستوى الأنشطة التي يضطلع بها المتمردون والإرهابيون في أفغانستان حتى أنه سجَّل، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلى رقم للحوادث الأمنية التي وقعت في البلد منذ الإطاحة بنظام الطالبان في عام ٢٠٠١. إننا ندين جميع الأعمال الإرهابية التي ترتكب في أفغانستان، ولا سيما أحدثها الذي ارتكب ضد السفارة الهندية في كابل، ونعرب عن تعازينا لحكومات وشعوب البلدان المتأثرة ولأسر وأقارب الضحايا.

ويشهد الوضع الأمني المتدهور في جميع أنحاء البلد بضرورة إيلاء مزيد من الاعتبار الجدِّي للملكية الوطنية الأفغانية الكاملة لمسألة الأمن في البلد، وضرورة تعزيز استقلالية ونزاهة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. إن تلك التدابير، بالإضافة إلى زيادة الأمن النابع من البلد ذاته، ضرورية لمعالجة حالة انعدام الأمن في أفغانستان.

وهناك تهديد آخر يعرِّض أمن أفغانستان وأمن المنطقة وما وراءها لخطر كبير ويتطلب بذل المزيد من الجهود المتضافرة للقضاء عليه، من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي، يتمثل في الخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها، الذي ازداد لسوء الطالع في السنوات الأخيرة. وكما يشير تقرير الأمين العام، يتعين أن تظل مكافحة ذلك التحدي الخطير أولوية مستمرة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن التدابير المتخذة لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع لن تكون فعالة إلا إذا أدمجت في الجهود الأشمل التي تبذل لدعم الأمن، والإدارة، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الريفية. وقد كافحت إيران، ولا تزال تكافح، خطر الاتجار بالمخدرات التي مصدرها أفغانستان بمنتهى الصرامة – وغالبا ما تفعل ذلك بمفردها.

وتولي إيران أهمية كبيرة لاستقرار وأمن وازدهار أفغانستان، وهي أمور حيوية بالنسبة لأمننا وتنميتنا بوصفنا جارا مباشرا لأفغانستان. ومن ثم، فإننا نقدم تعاوننا ومساعدتنا بكل إخلاص وبشكل كامل إلى الحكومة الأفغانية. وتساعد جمهورية إيران الإسلامية الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية على إعادة بناء بلدهما بالمساهمة في بناء العديد من مشاريع البنية الأساسية. ويسعدنا أن يشعر معظم المواطنين الأفغان بثمار تلك المساعدة المخلصة في حياتهم اليومية. كما استضفنا الملايين من إخواننا اللاجئين والمهاجرين الأفغان غير الشرعيين في العقود الأخيرة، ونعمل مع الحكومة الأفغانية من أجل عودتهم في الوقت المناسب بكرامة.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعمنا للدور المحوري والأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في

أفغانستان. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، الذي تم تحديده بحق، في التقرير المعروض علينا، بوصفه يشكِّل أولوية للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتستطيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام أن يعتمدا على دعمنا في سعيهما من أجل تقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لهولندا بالمشاركة في هذه المناقشة. تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونحن بسبب مساهماتنا الكبيرة، عسكريا وفي ميدان التنمية على السواء، نود أن ندلي ببضع ملاحظات إضافية.

ويمكننا أن ننظر إلى الوراء إلى مؤتمر باريس الناجح لتقديم الدعم إلى أفغانستان، الذي شاهد مناقشات صريحة بشأن المسائل ذات الأولوية وإعلان تبرعات تناهز ٢١ بليون دولار. وعلينا الآن الإسراع في العمل لتنفيذ التزاماتنا المتبادلة. وأنا أتفق مع تقييم الممثل الخاص، السيد إيدي.

وقد أظهر المجتمع الدولي التزاما طويل الأجل تجاه أفغانستان ووافق على التنسيق بشكل أوثق وعلى العمل عبر الهياكل الأفغانية قدر الإمكان. ويتعين على الحكومة الأفغانية، بدعمنا الجماعي، أن تؤدي دورا رياديا في التصدي لأشد المسائل إلحاحا. وأريد أن أشير إلى خمس مسائل منها.

أولا، يجب أن يكون الحكم على مستوى المقاطعات والحكم المحلي في مقدمة الأولويات. فهناك حاجة لمزيد من الأشخاص المؤهلين، وبخاصة على المستوى المحلي. ثانيا، إن العدالة وحقوق الإنسان تتسم بنفس القدر من الأهمية. وثمة حاجة للتقدم المستمر نحو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب والفساد.

وفضلا عن ذلك، تعتبر المصالحة عنصرا أساسيا في ضمان استقرار أفغانستان في الأجل الطويل. وينبغي للحكومة الأفغانية أن تمد يدها للمجموعات والمجتمعات المحلية التي لا تتفق مع الأيديولوجيا المتطرفة لطالبان. ومن المسائل الأساسية الأخرى الانتخابات القادمة. وعلى الحكومة الأفغانية أن تبذل كل جهد ممكن لضمان نجاح الانتخابات ولتمكين كل رجل وامرأة في أفغانستان من التصويت. وأخيرا، لا بد للقيادة الأفغانية من مكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد، نود التشديد على أهمية عمليات الاعتراض، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والريفية بوصفها شروطا أساسية لإيجاد مجتمع خال من الخشخاش.

ونحن من جانبنا، سنستمر في تقديم الدعم لأفغانستان وشعبها. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، سنساهم بـ ٧٧٥ مليون يورو في شكل مساعدة عسكرية وتعاون إنمائي، ويتوقف ذلك بالطبع على إحراز مزيد من التقدم في المجالات التي أشرت إليها من فوري.

وسأتطرق بإيجاز إلى العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة، وخاصة باكستان. وإننا نرحب ترحيبا حارا بمشاركة وزيري الخارجية في هذه المناقشة الهامة. وإن العلاقات الحسنة وتعزيز التعاون بين أفغانستان وباكستان عنصران أساسيان للتغلب على التمرد في منطقة الحدود. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع حكومة باكستان، كما أشار الوزير في مساهمته في هذه المناقشة، على اتباع نهج متكامل في منطقة الحدود. فبالإضافة إلى الوسائل العسكرية، هناك حاجة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة لجميع من لا يؤيدون الإرهاب والتطرف.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى الأمم المتحدة ببضع كلمات. وفيما يتعلق بالكثير من الأولويات التي أشرت إليها، نحن نرى ضرورة أن يكون للأمم المتحدة بصمات واضحة في أفغانستان. ونحن نقدر بشكل خاص عمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. ونرحب ترحيبا حارا بالإعلان عن خطة افتتاح مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في أوروزغان. ونؤمن بقوة أن الوجود المادي للبعثة في هذه المقاطعة سيكون محفزا لنشر أعضاء آخرين من أسرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هناك. ونحن على استعداد لتيسير تلك العملية حيثما دعت الحاجة.

وحتى تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها الموكلة من مجلس الأمن، فإننا نتفق مع ملاحظة الأمين العام في تقريره (S/2008/434) بأن هناك حاجة عاجلة لتزويد البعثة بما يلزم من الوسائل والموظفين. ولا ينبغي أن نسمح للعراقيل البيروقراطية أن تؤخر ذلك. وفي هذا الصدد، نحن لا نهيب بأسرة الأمم المتحدة فحسب، بل بنا جميعا لدعم بعثة الأمم المتحدة في إنشاء إطار أكثر فعالية مع ما يتطلبه ذلك من أموال وموظفين مدربين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازيَّ لحكومتي أفغانستان والهند بمناسبة الخسائر المأساوية التي تسبب بها الهجوم الإرهابي البغيض على السفارة الهندية في كابل يوم الاثنين الماضي. وكان ذلك الهجوم بمثابة تذكير بأنه على الرغم من الجهود الجبارة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعادة بنائها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وترحب النرويج بتقرير الأمين العام (S/2008/434) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونتائج مؤتمر باريس المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، والطريق إلى الأمام في المرحلة القادمة. ونرحب أيضا بالبيانين اللذين أدلى بهما قبل قليل الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد كاي إيدي، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز. إننا نقر بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، ولكننا نقر أيضا بوجود التحديات الكثيرة التي ما زالت ماثلة في طريق ضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان.

لقد بين مؤتمر باريس أن المجتمع الدولي متحد في التزامه الطويل الأجل تجاه الشعب الأفغاني. وقد أظهر مؤتمر باريس بوضوح أيضا الحاجة إلى القيام بالمزيد من أجل ضمان وصول فوائد التنمية إلى جميع الأفغان في كل مناطق أفغانستان. وعلينا، في حكومة أفغانستان وفي المجتمع الدولي، أن نضاعف جهودنا المشتركة. وعلينا أن نبني جهودنا على أساس أولويات حكومة أفغانستان، وبالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ظل القيادة المعززة للممثل الخاص، السيد كاي إيدي. وأؤكد لمجلس الأمن أن النرويج ملتزمة بأداء دورها.

وقد بين الاجتماع الأخير للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي عقد في كابل في ٦ تموز/يوليه، مجالات الأولوية في الأعوام القادمة على أساس الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان. وتدعم النرويج بالكامل تلك الأولويات من خلال دعمها للانتخابات القادمة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وزيادة فعالية المساعدة، وبناء المؤسسات، وتعزيز وصول المساعدة الإنسانية إلى فئات السكان الضعيفة. وأود التشديد بشكل خاص على أنه يتعين على حكومة أفغانستان والمانحين الدوليين والأمم المتحدة مضاعفة جهودهم لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة التي تسببها

قوى الصراع والجفاف وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة مجتمعة.

كما أن مؤتمر باريس أكد من جديد دعمنا لتعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق الجهد المدني الدولي. وينبغي لعبارات الدعم أن تقترن بإجراءات عملية في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن نلتزم بالعمل بطريقة أكثر تنسيقا وباستخدام الموارد بطريقة أكثر فعالية، وأن نسترشد بتوجيهات بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام. ثانيا، يجب أن نضمن أفضل التنسيق بين مختلف أطراف الأمم المتحدة وأن نعزز برامجها التنفيذية في أفغانستان. ثالثا، علينا ضمان تزويد بعثة الأمم المتحدة بالموارد اللازمة فيما يتعلق بملاك الموظفين والأمن من أجل اضطلاعها بالمسؤوليات المحددة في ولايتها. ونؤيد توصية الأمين العام بتوسيع انتشار البعثة في الميدان وندعم الدعوة إلى زيادة الموارد لهذا الغرض.

إن إعلان باريس يمثل تعبيرا عن الشراكة بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان. ويؤكد الإعلان على أهمية إجراء انتخابات نزيهة وحرة وآمنة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. والانتخابات القادمة تعتبر أساسية لتحقيق الاستقرار للديمقراطية الأفغانية الهشة. والنرويج عاقدة العزم على دعم كل جوانب العملية الانتخابية، سياسيا وعمليا وماليا. ويتسم ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات بأهمية خاصة. ويسعدني الإعلان بأن النرويج تعهدت بدعم عملية تسجيل الناخبين بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لعام ٢٠٠٨.

وتظل النرويج ملتزمة بتنمية أفغانستان. إن تركيز المساعدة الإنمائية ووضع سلم أولوياتها سيكون مرشدا لجهودنا. ومع استمرار زيادة المساعدات المالية الدولية، ينبغي لحكومة أفغانستان إبداء الحكم الرشيد وتقديم الخدمات المناسبة لشعبها. ونتوقع من حكومة أفغانستان تفكيك نظام الفساد. وفي هذا الشأن، نرحب بسن البرلمان الأفغاني لقانون مكافحة الفساد ونتطلع إلى تطبيقه العاجل والفعال. كما أننا نتوقع من حكومة أفغانستان أن تلتزم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعبر ذلك، نقوم ببناء شراكة حقيقية ودائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين في قائمتي، أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، للرد على التعليقات التي قدمت خلال هذه المناقشة.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): لا أعتقد أن أسئلة معينة قد وجهت إليَّ، ولكن لعلي أقدم بعض التعليقات.

أولا، لقد لفت انتباهي مدى الاتفاق في المجلس بشأن الأمور الأساسية والأولويات التي حددها مؤتمر باريس، بما في ذلك الدعم لحكومة أفغانستان وكل ما تقوم به من خلال الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان التي أطلقت الآن.

ثانيا، أود أن أقول إن الدعم الذي يقدمه المجلس لبعثة مجلس الأمن مشجع للغاية. ويسرني، كما يسر البعثة يقينا، أن يوجد هنا في نيويورك هذا الدعم الواسع النطاق، وأن يثق المجلس في قدرتنا على أداء المهام الكثيرة الموجودة أمامنا.

ستكون مهمة التنسيق كبيرة، ويعتمد النجاح، بطبيعة الحال، على استعداد البلدان للتنسيق. وينبغي أن أقول إني أشعر اليوم، بسبب ما استمعت إليه من الموجودين حول هذه الطاولة والموجودين حول طاولات أخرى، بوجود سلوك مختلف بشأن هذه القضية – يوجد استعداد أكبر للتنسيق. إن هذا جدول أعمال كبير. وأعد المجلس بأننا

سنبذل قصارى جهودنا، ويسعدني أن أرى أن المجلس مستعد لتقديم موارد.

وأود أن أطرح أيضا نقطة أخرى في النهاية: سنقوم بذلك تحت قيادة الأفغان، وتحت قيادة الحكومة الأفغانية، ويسرني أن يجلس إلى جواري وزير الخارجية، وسنقوم بهذه المهمة لخدمة الشعب الأفغاني، الذي هو في أمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان موجز جدا. أعتقد، وهذا أمر مفهوم، أن ملاحظات معظم الوفود تركزت على التحديات الرئيسية في المجالين السياسي والأمني في أفغانستان وركزت ولكن بدرجة أقل على الحالة الإنسانية، ولكني أعرب عن امتناني للوفود التي أشارت إلى ضرورة زيادة المساعدة الإنسانية التي يمكن أن نقدمها إلى شعب أفغانستان وإلى ضرورة تعزيز جهودنا مع حكومة أفغانستان من أجل تعزيز قدرتنا الإنسانية.

وأعرب عن امتناني لهذا الدعم. وأؤكد للمجلس أننا لن ندخر جهدا من جانبنا، أي نحن المجتمع الدولي، لتعزيز تلك القدرة ولمحاولة الاستجابة على نحو أفضل لهذه الاحتياجات الإنسانية، التي، لسوء الحظ، تتزايد في هذا الوقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لوزيرة خارجية أفغانستان ولوزير خارجية باكستان على مشاركتهم في هذه المناقشة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.